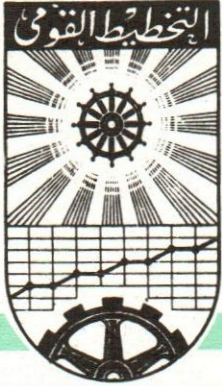


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٠٤)

المفاهيم المحاسبية والاقتصادية في تحليل
وتقييم المشروعات

دكتور / ثروت محمد على

يونية ١٩٨٤

إعادة طبع يوليو ١٩٨٥

محتويات البحث

صفحة

١	 مقدمة
١	البحث الاول : مفهوم المشرع ومراحل تقويمه
١	— مفهوم المشرع
٥	— مراحل تقويم المشرع
٨	البحث الثانى : اهم المفاهيم المحاسبية والاقتصادية فى تحليل وتقييم المشروعات
٨	— المفهوم العام للتحليل المالى والاقتصادى للمشروعات
١٠	— أساس التقييم : الربح المحاسبى ام التدفقات النقدية
١٥	— القيم المحاسبية والقيم الاقتصادية
١٧	— الاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل
٢٠	— المفهوم المحاسبى والمفهوم الاقتصادى للسعر
٢٨	— تكلفة الفرصة البديلة
٣٠	— المعلومات القومية
	البحث الثالث : حالة تطبيقية لبعض المفاهيم المحاسبية والاقتصادية فى تحليل
٣٥	وتقييم المشروعات
٣٥	* اعداد البيانات والقوائم المالية
٣٧	— القوائم المالية المساعدة
٤٢	— القوائم المالية
٤٥	* اعداد البيانات فى ضوء المفاهيم الاقتصادية
٤٥	— استبعاد التحويلات المالية
٤٨	— حساب القيم الاقتصادية للتدفقات النقدية
٤٨	• تقدير القيم الاقتصادية للتكاليف الاستثمارية
٥١	• تقدير القيم الاقتصادية للايرادات والتكاليف
٥٦	 خاتمة
٥٩	 مراجع البحث

ضمیمہ اول

صفحہ	
1	
2	
3	
4	
5	
6	
7	
8	
9	
10	
11	
12	
13	
14	
15	
16	
17	
18	
19	
20	
21	
22	
23	
24	
25	
26	
27	
28	
29	
30	
31	
32	
33	
34	
35	
36	
37	
38	
39	
40	
41	
42	
43	
44	
45	
46	
47	
48	
49	
50	

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وبعد فان واحد من اهم طباع الانسان ذلك الطموح الذي لا ينتهي سعيا وراء تحقيق مستوى افضل لمعيشته ذلك المستوى الذي لن يصل الى نهاية قط وسيظل الانسان يسعى بلا انقطاع ، حيث سيظل مستوى المعيشة افضل مماثلة نسبية لا مطلقة ، وسوف يتحقق افضل مستوى معيشى بتحقيق افضل استخدام للموارد المتاحة لدى المجتمع فى وقت من الاوقات وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما حصر كل هذه القضية فى قوله الشريف " ان الله يحب اذا عمل احدكم عمل ان يتقنه " .

من هنا يجب علينا ان نهتم كل الاهتمام بدراسة الانشطة الاقتصادية المختلفة قبل البدء فى انفاق واستخدام قدر من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة ، ذلك هو جوهر عملية تقييم المشروعات ، فتقوم المشروعات هو الطريقة المنظمة التى تستخدم لتحديد مدى النفع الذى سيتحقق من وراء اقامة المشروع ، كما ان دراسة المشروع سوف تقدم لنا تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع طوال حياته المتوقعة ، بحيث يمكننا اتخاذ قرارر محدد بشأن اقامة المشروع من عدمه وفق معايير ومقاييس محددة ، اى ان عملية تقييم المشروعات هى عملية اتخاذ قرارات استثمارية سليمة .

ولكن هناك وجهتى نظر مختلفتين عند اتخاذ القرار الاستثمارى يمكن ان يكونا على طرفى نقيض بشأن مشروع ما ، كما قد يتفقان تماما فى اتخاذ القرار الاستثمارى بشأن مشروع آخر وهما وجهتى نظر المستثمر والمجتمع . ويتم التوصل الى الحسابات الخاصة بوجهة نظر المستثمر والتى يعبر عنها بالتحليل المالى فى ضوء المفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية والتشريعات المالية والضريبية السائدة فى المجتمع الذى سيتم اقامة المشروع به ، اما الحسابات الخاصة بوجهة نظر المجتمع والتى يعبر عنها بالتحليل الاقتصادى فتخضع للمفاهيم والمبادئ الاقتصادية .

وتنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث اساسية هي :

- * مفهوم المشروع ومراحل تقيمه .
- * اهم المفاهيم المحاسبية والاقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات .
- * حالة تطبيقية لبعض المفاهيم المحاسبية والاقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات .

والله اسأل التوفيق ما

(المبحث الأول)

مفهوم المشرع ومراحل تقييمه

تعتبر جهود الانسان والموارد الطبيعية المتاحة في مجتمع من المجتمعات المكونيين الاساسيين لبناء واقامة متطلبات الحياة البشرية المناسبة . فالتقدم الذي يحققه أى مجتمع من المجتمعات ليس الا محصلة التفاعل الذى يتم بينهما ، وكلما زادت ايجابية ذلك التفاعل كلما تحققت درجة أفضل من التقدم والنمو وابتكرت عناصر جديدة لحياة أيسر وأفضل ، ومع أن الجهد البشرى ذهبا كان أو بدنيا يعتبر العامل الاساسى الحاسم فى تحقيق أفضل اشكال ذلك التفاعل لتحقيق أفضل النتائج فان كفاءة استخدام الانسان للموارد الطبيعية المتاحة تشمل الخطوة الاولى نحو التقدم والرخاء لاى مجتمع . ومن هنا تبرز ضرورة الاهتمام بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة لدى المجتمع للحصول على أعلى عائد منها بالإضافة الى المحافظة على هذه الموارد من سوء الاستخدام أو الضياع أو التلف أو غير ذلك . ولا يتأتى ذلك الا بالدراسة العلمية المسبقة لكل مراحل تداول واستخدام هذه الموارد ، أى الاهتمام بدراسة وتحليل المشروعات .

فالمشرع عبارة عن خليط من الأنشطة التى تستخدم جانبا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لدى المجتمع بهدف الحصول على مجموعة من المنافع التى يفترض بالضرورة أن تكون أكبر قيمة من تلك الموارد المستخدمة من اجلها . أى ان المشرع يمثل نشاطا استثماريا يتحقق بانفاق جانبا من الموارد التى يمكن قياسها بوحدات النقود لخلق تكوين رأسمالى يحقق عائدا ماليا لفترة زمنية معينة تزيد بالضرورة عن عام واحد ، مع أنه ليس من السهل وضع حدود قاطعة بين ما هو انفاق رأسمالى وما هو انفاق جارى فى الكثير من الأنشطة ، ويعتبر ذلك أحد المفاهيم المحاسبية الهامة فى مجال تفهم المشروعات . ولكن أيا كان الامر فاننا سنكون قادرين على وضع حدود فاصلة بين المشرع موضع الدراسة وما عداه من المشروعات والأنشطة الأخرى حتى ولو كان هناك ارتباط ما فيما بينها ، فالمشرع قد يكون جزءا منفصلا محدد المعالم من خطة

أو برنامج استثمارى قومى كبير ، ومع انه من الممكن القيام بتقييم البرنامج كله باعتباره مشروعاً واحداً إلا أن ذلك سوف يخفى فى ثناياه سلبيات بعض جوانب ذلك البرنامج - والتي من الممكن معالجتها بصورة مستقلة - على حساب نقص ايجابيات الجوانب الاخرى من هذا البرنامج ، ولهذا فمن الافضل تقييم كل جانب مستقل من البرنامج باعتباره مشروعاً مستقلاً محدد المعالم ومنفصل عما سواه من المشروعات . وعلى العكس من ذلك تماماً قد نخطر - أو يكون من الافضل - الى تقييم عدد من المشروعات المتصلة الوثيقة الصلة والتي يعتمد بعضها على البعض بصورة جوهرية باعتبارها مشروعاً واحداً . وقد يكون من السهل فى حالات كثيرة تحديد بداية ونهاية للمشروع موضع الدراسة وقد يكون ذلك فى أحيان أخرى ليس بالمهمة السهلة ، كما يمكن ان يتم رسم تصور معين للمشروع ، وقد يشغل المشروع منطقة جغرافية بذاتها يمكن وضع حدود دقيقة لها ، أو ان يكون له مجموعة بذاتها من العملاء ، كما يكون للمشروع تسلسل زمنى محدد للنشاط الاستثمارى والانتاجى المنوط به ، كما يمكن قياس ذلك النشاط وتقدير قيمته بوححدات النقود ، كما يكون للمشروع جهازه الادارى الخاص به سواء بصورة مستقلة تماماً او جزئياً ولـ حساباته الخاصة به ^(١) . ونخلص من كل ما تقدم الى ان المشروع هو الإطار او التنظيم او النواه التى يتم من خلالها استخدام جانبها من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لدى المجتمع بغية تحقيق نفع اكبر من قيمة تلك الموارد على مدى فترة زمنية هي بالضرورة اكثر من عام واحد .

ومن التعريفات الدقيقة والشاملة للمشروع "We mean by a project any scheme, or

part of a scheme, for investing resources which can reasonably be analysed and evaluated as an independent unit.... Almost any project could be broken down into parts for separate consideration: each of those parts would then be by

1) J. Price Gittinger "Economic Analysis of Agricultural Projects" EDI, WB, Second Edition, 1982.

definition a project. But it would not be sensible to consider separately to projects if they were so closely linked that one could not be operated, or fulfil its purpose, without the other. In such a case the two parts must be considered as a whole-that is, as one project."⁽¹⁾

وهكذا يفيدنا تحديد مفهوم المشروع باعتباره استخدام لجانب من الموارد المتاحة لدى المجتمع في ضرورة اجراء تقييم للمشروع المقترح بغية تحقيق الاهداف المرجوة منه ليس فقط بأدنى قدر من الضياع في هذا الموارد بل وتحقيق افضل استخدام ممكن لهذه الموارد بأعلى قدر من الكفاءة .

ويرتبط مباشرة بمسألة تحقيق افضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية توجيه تلك الموارد الى استثمار بذاته دون غيره ، وذلك ان أى مجتمع يتوافر لديه في أى وقت من الاوقات عدد لا نهائى من الاستخدامات المتنافسة للاموال الممكن استثمارها ومن ثم تصبح القضية اختيار افضل هذه الاستخدامات . ولا شك ان التخصيص السليم للموارد يحقق أقصى قيمة لصافي الناتج القوسى . ففي المجتمع الرأسمالى تقوم بعض القوى الاقتصادية بطريقة تلقائية على تخصيص الموارد بالطريقة التى يتحقق معها تحقيق أقصى قيمة لصافي الناتج القوسى ⁽²⁾ . بينما في المجتمعات التى تتبع اسلوب التخطيط تقوم الاجهزة الحكومية مباشرة بالتصرف المطلق في الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق الاهداف والغايات المحددة سلفا في خطط و برامج التنمية . ذلك ان التخطيط وسيلة منظمة ومتصلة (تتفاوت في شمولها بحسب درجة شمول التخطيط) لحصر الموارد المختلفة مادية كانت أم مالية أم بشرية وتحديد طريقة تعبئتها واستغلالها او تشكيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصى فترة ممكنة وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية

1) I.M.D. Little and J.A. Mirrlees "Project Appraisal and Planning for developing Countries" H.E.B, London, 1977, Page 3.

2) Richard H. Leftwich "The price system and resource allocation" 4 th. edition, New York, USA, Chapter 15.

واقتصادية وأدنى قدر من الضياع فى هذه الموارد (١) .

مع افتراض صحة القول بأن بعض القوى الاقتصادية فى المجتمع الرأسمالى تقوم بطريقة تلقائية على تخصيص الموارد الاقتصادية ، فان ذلك لن يقدم اجابة وافية عن اختيار المستثمر لمشروع بذاته دون سواء . ومن جهة اخرى نجد ان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول التى تتبع اسلوب التخطيط تتضمن بياناً بالمشروعات الاستثمارية المختلفة المنوط بهذه الخطط تحقيقها وهنا أيضا يكون التساؤل عن الاسلوب والطريقة التى تم بها اختيار هذه المشروعات دون غيرها .

وتقييم المشروعات هو الطريقة المنظمة التى تستخدم لتحديد ما اذا كان المشروع موضع البحث سوف يؤدى الى تحقيق نفع من نوع ما ام لا . بمعنى آخر هو دراسة من نوع خاص للمشروع المزمع اقامته تقدم لنا تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع طوال حياته المتوقعة بحيث يمكننا من اتخاذ قرار باقامة او رفض ذلك المشروع وفق معايير ومقاييس محددة ، اى انه عملية اتخاذ قرارات استثمارية سليمة . ذلك ان عملية تقييم المشروع سوف تقدم لنا تصورا ماليا كاملا لما سيكون عليه المشروع موضع الدراسة خلال الحياة الانتاجية المتوقعة له بحيث يمكننا وفق المعايير العلمية المختلفة سواء كانت مالية او اقتصادية او اجتماعية اتخاذ قرار بشأن قبول او رفض ذلك المشروع ، وكذلك فان هذا التصور سوف يكون مرشداً لنا فى معالجة أى قصور او عقبات مالية قد تواجه المشروع فى أى وقت فى المستقبل . بالاضافة الى ما تقدم فان تقييم المشروعات سوف يساعدنا فى اتخاذ القرار الخاص بالمفاضلة بين المشروعات البديلة اذا كان لدينا اكثر من مشروع . ويعرف تقييم (او تقييم) المشروعات والذى يطلق عليه أيضا تحليل المشروعات بأنه :

(١) دكتور / محمد محمود الامام : " اعداد الاطار العام للخطة " مذكرة رقم ٢٠١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٢ .

"Project appraisal is a process of investigation and reasoning designed to assist a decision-maker to reach an informed and rational choice".(1)

"Project analysis is one method of evaluating alternatives in a convenient and comprehensible fashion. In essence, project analysis assesses the benefits and costs of a project and reduces them to a common yardstick".(2)

وبخلاصة القول أن عملية تفهم المشروعات تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية عن طريق :

• قياس صافي منافع المشروع المقترح وفق المعايير المالية والاقتصادية والاجتماعية كأساس لقبوله أو رفضه .

• ترتيب المشروعات البديلة والمفاضلة والاختيار فيما بينهما .

وتتطوّر عملية تفهم المشروعات على المراحل الأساسية التي نستعرضها بإيجاز تام على ما يلي :

(١) تحديد المشروع وأجراء تحليل ما قبل الجدوى : ذلك أن أي مشروع يبدأ كفكرة في ذهن المستثمر أو المخطط . ولذا فبعد أن تتضح الفكرة ستتحول إلى مشروع نجري عليه اختباراً أولياً للتعرف على إمكانيات قيام هذا المشروع من عدمه قبل أن نجري الدراسة الشاملة الخاصة بتقييم ذلك المشروع .

(٢) الدراسة الفنية للمشروع : وتتأول بالتحليل مختلف الجوانب الفنية الخاصة بالمشروع كاختيار الفن الانتاجي المناسب ، والحجم الأمثل للمشروع ، ونوعية الآلات والموقع ... وغيرها .

1) Robert Sugden and Alan Williams "The principles of practical cost-Benefit analysis" Oxford University Press, Oxford, 1978, P. 3.

2) Lyn Squire and Herman G. Vander Tak "Economic Analysis of projects" A World Bank Research Publication, Second printing, 1976, P. 4.

- (٣) دراسة السوق والتنبيه بالطلب : وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على أمرين هاميين هما : كمية المبيعات الممكنة ، وسعر البيع المناسب في ضوء العوامل العديدة القائمة سواء في السوق المحلي او الخارجى .
- (٤) اعداد الدراسة المالية للمشروع : وتتمثل هذه الدراسة فى ترجمة كل البيانات الخاصة بالمشروع الى قيم مالية ثم اجراء التحليل المالى عليها ومن ثم فهمى تتضمن :
- أ - اعداد البيانات والقوائم المالية (١) .
- ب - اجراء التحليل المالى : ويتمثل فى استخلاص علاقات ومؤشرات ونتائج مالية مختلفة من البيانات الواردة بالقوائم المالية بهدف الحكم على مدى امكانية تنفيذ المشروع من وجهة نظر المستثمر . وتتكون عملية التحليل المالى من :
- استخلاص العلاقات المالية القائمة بين مكونات المشروع المختلفة - النسب المالية .
- قياس قيمة المشروع ماليا - معايير الاستثمار .
- تحليل التعادل ، تحليل الحساسية وعدم اليقين .
- (٥) التحليل الاقتصادى : اذا كان التحليل المالى هو أداة لقياس قيمة المشروع من وجهة نظر المستثمر يظهر له مقدار ما سيتحملة من نفقات مالية وما سيحصل عليه مقابلها من عائدات فان التحليل الاقتصادى يهدف الى نفس الغاية ولكن من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل ويتمثل التحليل الاقتصادى فى العمليات الاساسية التالية :
- اضافة و/او استبعاد اى ايرادات او عوائد مالية لا تعتبر اقتصادية .
- اعادة تحديد قيم التكاليف والايرادات وفق الاسعار الاقتصادية وتكاليف الفرص البديلة .

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل : دكتور / ثروت محمد على * التحليل المالى للمشروعات : ١ - اعداد البيانات والقوائم المالية * مذكرة خارجية رقم ١٣٩٩ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة مارس ١٩٨٤ .

(٦) التحليل الاجتماعي للمشروع : ويمثل في استخلاص نتائج قيام المشروع على التكوين الاجتماعي للمجتمع والعلاقات الداخلية بين فئات الشعب المختلفة ، وما قد يترتب على قيام المشروع من آثار اجتماعية مختلفة .

(٧) تنفيذ المشروع : وتهدف هذه الدراسة الى تحديد افضل الطرق لاقامة المشروع باقل التكاليف الممكنة وفي اقل زمن ممكن ، وذلك بتطبيق الاساليب العلمية المتطورة في هذا المجال .

وعلى الرغم من ان تقرير تقييم المشروعات يعتبر سلسلة متتالية الحلقات بحيث تبدأ الاخيرة من حيث تنتهي السابقة عليها الا انه لا يسير في اتجاه واحد فقط بصفة مستمرة ذلك اننا قد نحتاج الى العودة لاعادة دراسة المرحلة او المراحل السابقة حيث نقوم بتغيير بعض العناصر الاساسية او الثانوية في الدراسة السابقة لهذه المراحل وفق ما تستدعيه دراسة مراحل اخرى تالية .

وفي ضوء هذا التعدد والتشعب الكبير الذي تتطلبه دراسة تقييم المشروعات فان هذه الدراسة تتطلب مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجالات وموضوعات مختلفة ليعملوا معا كفريق عمل لانجاز هذه الدراسة ، كما يحتاج هذا النوع من الدراسات الى المعرفة العلمية العالية الكفاءة بالاضافة الى الخبرة الاصلية في هذا المجال .

البحث الثانى

اهم المفاهيم المحاسبية والاقتصادية فى تحليل وتقييم المشروعات

المفهوم العام للتحليل المالى والاقتصادى للمشروعات :

التحليل المالى للمشروعات Financial Analysis هو عملية قياس مسبق للوضع المالى للمشروع المقترح من وجهة نظر المستثمر او المستثمرين الذين ساهموا فى رأس مال المشروع بحيث يمكنهم اتخاذ قرار بشأن تنفيذ المشروع او التخلي عن فكرته. وقد تقوم بعض الهيئات او الافراد الذين يعينهم الامر باجراء تحليل مالى لنفس المشروع من وجهة نظرهم كالبנק او المؤسسات المالية الاخرى التى ستقدم بعض القروض للمشروع او الدائنون التجاريون او غيرهم ، ولكن ما يهمنا هنا هو التحليل المالى من وجهة نظر المستثمرين . ويعرف التحليل المالى بأنه

"The financial analysis is that phase of project analysis in which a project's viability is assessed from the viewpoint of the individuals or agencies contributing capital and sharing its rewards" (١).

ويتطلب التحليل المالى للمشروعات القيام بالعمليات التالية :

• ترجمة البيانات المختلفة الخاصة بالمشروع الى قيم مالية ، بمعنى حصر جميع الاعباء المالية التى سوف يتحملها المستثمرون ، وايضا كافة الايرادات المتوقعة ان يحققها المشروع على مدى حياته الانتاجية . ويتم ذلك من خلال عمليات جمع واعداد وتبويب البيانات

(١) من مطبوعات البنك الدولى - معهد التنمية الاقتصادية ، برنامج تقويم المشروعات

الزراعية ، معهد التخطيط القومى - القاهرة ١٩٨١ الفصل السابع ص ١٢٤

المالية الخاصة بالمشروع ، والتي تنتهى بالضرورة باعداد القوائم المالية لكل سنوات حياة المشروع وهي : قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية . ومن هنا نجد ان المبادئ والقواعد المحاسبية تلعب الدور الاساسى ليس فقط فى اجراء التحليل المالي للمشروعات بل فى كل عملية تقييم المشروعات . وتعتبر القوائم المالية بحق العمود الفقري لاي تقرير لتقييم المشروعات .

■ اجراء تحليل على من نوع خاص يعرف بالتحليل المالي لقياس العلاقات المالية بين مكونات المشروع المختلفة للحكم على المشروع واتخاذ الاجراءات المالية التصحيحية اذا لزم الامر ، وقياس قيمة المشروع وفق المعايير المالية السائدة ، والتأكد من سلامة الوضع المالي للمشروع واختبار ربحيته ، كل ذلك بهدف اتخاذ قرار بقبول او رفض المشروع .

والتحليل الاقتصادي كالتحليل المالي تماما من حيث انه عملية قياس مسبق للوضع المالي للمشروع المقترح ولكن ليس من وجهة نظر المستثمرين ولكن من وجهة نظر الاقتصاد القوي ككل وايضا ليس وفق المفاهيم المحاسبية ولكن وفق المبادئ الاقتصادية وذلك بهدف اتخاذ قرار بشأن رفض او قبول المشروع فى ضوء ما يحققه للاقتصاد القوي من عوائد وما سيتحمله الاقتصاد القوي من اعباء وتكاليف . وعلى هذا يمكن تعريف التحليل الاقتصادي بنفس التعريف السابق للتحليل المالي مع اختلاف وجهة نظر المحلل بانه :

"The economic analysis is that phase of project analysis in which a project's viability is assessed from the viewpoint of national economy".

كما يعرف التحليل الاقتصادي بانه :

"Economic analysis will state the cost and benefit to the society of the proposed project investment either in

apportunity cost or in values determined by the willingness to pay." ١)

ومن المسلم به ان مرحلة التحليل الاقتصادي لا تبدأ الا بعد انتهاء مرحلة التحليل المالي ، كما انها تستند الى البيانات الواردة في القوائم المالية حيث يتمثل التحليل الاقتصادي في :

- تحويل القيم المالية الى قيم اقتصادية وفق المفاهيم الاقتصادية المختلفة
- إعادة اعداد القوائم المالية بقيم اقتصادية
- اجراء التحليل العلمي اللازم لقياس قيمة المشروع اقتصاديا واتخاذ قرار بشأن رفضه او قبوله

وسوف تكون دراستنا التالية للمفاهيم المالية والاقتصادية التي يتم في ضوءها اعداد كل من البيانات المالية والاقتصادية اللازمة لتقييم المشروعات دون التعرض لاي من التحليل المالي او التحليل الاقتصادي تشبها مع متطلبات المؤتمر وموضوعه .

اساس التقييم : الربح المحاسبي أم التدفقات النقدية :

يعتبر منهج تحليل التكلفة / العائد اكثر المناهج العلمية شيوعا في الوقت الحاضر لتقييم المشروعات ، حيث تتمثل هذه الطريقة فيما سبق ذكره من حصر كل الموائد والتكاليف التي ستتحقق او تترتب على وجود المشروع . ويرجع ذلك الى ان التقييم الحقيقي لاي عمل او نشاط لا يمكن ان يكون واقعيا تماما ومعيذا عن التقدير الا بعد ان يكتمل ذلك العمل او النشاط ، ويعتبر ذلك بمثابة القاعدة الاساسية السائدة والمقبولة منطقيا في الحياة العملية . ومن هنا فان تقييم اي نشاط مالي او اقتصادي جاري او استثماري سوف

١) J. Price Gittinger, Op. Cit., Page 45.

يقتضى أن تنتظر حتى يكتمل ذلك النشاط كي نستطيع الحكم عليه . ولكن في الحياة العملية نجد ان الانشطة المالية والاقتصادية لا تتوقف بل تتصف بالاستمرارية والدوام فاذا حدث فقد او هلاك او تلف لبعض مكونات المشروع يتم استبدالها بأخرى جديدة حتى لا يتوقف النشاط . ولا يتوقف النشاط عادة الا بانتهاء الغرض منه أو لاسباب طارئة غير متوقعة في معظم الاحيان .

ومن هنا واجه المحاسبون مشكلة ليست بالسهلة وهم بصدد تحقيق الاهداف الاساسية للمحاسبة المالية والتي تتمثل في :

- قياس نتيجة النشاط (ربح / خسارة)
- المحافظة والوقوف على المركز المالي للمشروع

والربح المحاسبي هو اساس القياس في المحاسبة فهو العائد الصافي على رأس المال ويمثل في صافي ما يحققه المشروع من دخل بعد مقابلة اجمالي الايرادات التي حققها باجمالي النفقات التي تحملها لتحقيق هذه الايرادات . وهذا يعني ان الربح المحاسبي يتوقف على عوامل عديدة متداخلة ومتشعبة ، وهذه العوامل ليست محددة على وجه الدقة ولكنها تخضع للتقدير في الكثير من الاحيان . ذلك ان المحاسبين قد لجأوا الى وضع مجموعة من الفروض التي شاع استخدامها على مستوى واسع النطاق بحيث أصبحت قواعد ومبادئ متعارف عليها تمثل لغة مشتركة فيما بينهم . ولكن هذه المبادئ في حد ذاتها ليست حقائق مسلم بها ، ولهذا ينظر اليها الكثير من المحاسبين على انها الحد الأدنى من القواعد الواجب الالتزام بها عند اعداد التقارير المالية . من جهة اخرى فان اى مبدأ او قاعدة محاسبية ربما تصبح غير صالحة او متقادمة في ظروف معينة تختلف عن الظروف التي ظهرت فيها هذه القاعدة او ذلك المبدأ . ولقد دعت ظروف الكساد الاقتصادي التي مر بها العالم خلال آواخر العقد الثاني وأوائل العقد الثالث من القرن الحالي الى محاولة تفنين القواعد المحاسبية ومن ثم نشطت الاتحادات والجمعيات

المحاسبية في تحديد وتوضيح مفهوم هذه المبادئ والقواعد " وفي هذا السبيل فمن الجدير أن نذكر أنه قد دارت مناقشات متعددة حول طبيعة هذه المبادئ المحاسبية فالبعض حاول أن يصل إلى قوانين أساسية للمحاسبة شبيهة بالقوانين الطبيعية فـ علوم الطبيعة • وآخرون اعتقدوا أن المبادئ المحاسبية ما هي إلا مرشد فقط للإجراءات المحاسبية • وليس غريباً أن نجد الآن مناقشات حول طبيعة هذه المبادئ وتساؤلات حول الوظيفة التي يمكن أن تؤديها النظرية المحاسبية • ورغم كل ذلك فمن الواضح والمنطقي أنه إذا كانت هناك حقائق أساسية تتولى النظرية المحاسبية شرحها فهذه القواعد من صنع الإنسان man-made-rules وهي التي حكمت الإجراءات المحاسبية في الماضي والحاضر " (١) .

وبهنا هنا أن نتعرف بإيجاز تام على بعض المبادئ المحاسبية الهامة والتي ستلقى مزيداً من الضوء على مفهوم الربح كأداة للقياس وتوضح مدى إمكان استخدامه في تقييم المشروعات • أول هذه المبادئ هو مبدأ الاستمرار حيث يفترض أن المشروع مستمر في مزاولة نشاطه إلى أجل غير مسمى وأنه لن يتوقف إلا بانتهاء غرضه أو نتيجة ظروف طارئة لا تأخذ عادة في الحسبان عند تأسيس المشروع ، ولكن هذا المبدأ لا يعتد به عند إجراء تقييم المشروعات حيث سيتم تحديد عمر الافتراض للمشروع يكون الأساس الزمني لعملية التقييم ، حيث يتحدد هذا العمر الافتراضي في ضوء بعض العوامل المحددة التي يكون لها أثرها الفعال في توقف نشاط المشروع وعدم إمكان الاستمرار إلا بعد إجراء عملية استشارية تمثل في حد ذاتها مشروعاً جديداً كان تغني مجموعة الأصول الأساسية (الرئيسية) التي يقوم عليها المشروع • المبدأ الثاني وهو الفترة المحاسبية بمعنى تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية متساوية يتم في نهاية كل

(١) دكتور / عمر السيد حسنين " تطور الفكر المحاسبى " دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٦٨ ، ص ٥ - ٢٩ .

منها قياس نتيجة النشاط والوقوف على المركز المالى للمشروع ، وهذا المبدأ وليد المبدأ السابق حيث لا يمكن الانتظار الى ما لا نهاية لتحقيق الاغراض السابقة ، كما وأن هذا المبدأ تنفذ للالتزامات القانونية والتشريعية المختلفة الخاصة بتسيير النشاط الاقتصادى والمالى فى الدول المختلفة . ولقد وجد المحاسبون ان السنة هى الوحدة الزمنية الوحيدة المتعائلة والمتكاملة ، اى التى تضم كل فترات الرواج والكساد المتعائلة فى الأنشطة المختلفة والتى تتكرر بصفة دورية ، وهو ما يعرف بمبدأ السنية .

ومن الواضح ان هذه المبادئ التى يتم فى ضوئها حساب الربح المحاسبى ليست الا خروجاً عن القاعدة الاصلية فى التقييم وهو أن يتم التقييم بعد اكتمال او انتهائـه النشاط ، وأن هذه المبادئ ليست الا قواعد تحكمية تقوم على افتراضات تقديرية بحته وتفترض استقلالية الفترات المحاسبية المختلفة وتوقف النشاط لاجل فى نهاية كل منها ، وتوزيع المصروفات والنفقات الطويلة الاجل (التى تخص اكثر من فترة مالية) سواء كانت ايرادية أو رأسمالية على الفترات المحاسبية الى غير ذلك من الافتراضات التحكيمية البحتة والتى تتضافر جميعها لتجعل من الربح المحاسبى رقماً تقديراً اكثر من كونه رقماً حقيقياً . وليس هذا هو السبب الوحيد او الاساسى فى اننا لا نستخدم الربح المحاسبى كأساس للتقييم عند تحليل المشروعات ، ولكن ايضا يجب الا نلجأ الى الافتراضات والتقديرـات تاركين الاساس العام للقياس طالما كان ذلك ممكناً ، فعند تقييم المشروعات سوف نجرى عملية التقييم وقد وضعنا امامنا كل البيانات التى تخص المشروع منذ نشأته وحتى تنتهى حياته الانتاجية المتوقعة . ومن ثم فلسنا فى حاجة الى استخدام الربح المحاسبى الذى يتم تحديده بصورة تحكيمية حيث من المباح لدينا بصورة افضل واكثر دقة التدفقات النقدية التى سوف نحصلها من اجل اقامة المشروع (التدفقات النقدية الخارجة) . والتدفقات النقدية الصافية التى سوف نحصل عليها من تشغيل المشروع (التدفقات النقدية الداخلة) ومن ثم يمكننا ايجاد صافى الوفورات (أو العجز) النقدية السنوية حيث يتم قياس قيمة المشروع واجراء التحليل المالى اللازم واتخاذ قرار برفض أو قبول

المشروع ماليا على اساس تلك التدفقات النقدية السنوية الصافية .

ولكن للوصول الى هذه التدفقات النقدية لابد لنا من اعداد القوائم المالية الختامية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي) والتي يتم اعدادها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية والتشريعات المالية المختلفة السائدة في الدولة التي سيتم فيها تنفيذ المشروع لما لها من دور اساسي في تحديد مقدار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي يتم الحصول اليها باعداد قائمة ثالثة لاغراض تقويم المشروعات هي قائمة التدفقات النقدية .

ولا يختلف كل من التحليل المالي والتحليل الاقتصادي حول ضرورة اعداد هذه القوائم الثلاث او استخدام التدفقات النقدية كأساس لتقويم المشروعات ولكن هذه القوائم يتم اعدادها للتحليل المالي وفق المفاهيم والمبادئ المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين ثم يعاد اعدادها لاغراض التحليل الاقتصادي في ضوء المفاهيم الاقتصادية .

القيم المحاسبية والقيم الاقتصادية :

يتم اعداد البيانات والقوائم المالية بكل ماتتضمنه من قيم وفق المفاهيم والبساده المحاسبية لاغراض التحليل المالي للمشروعات حيث تعكس هذه القوائم وجهة نظر المستثمرين أى أنها سوف تتضمن مقدار ما سيتحمله أصحاب المشروع من مدفوعات مالية وما سيحصلون عليه من مقبوضات مالية نتيجة قيام المشروع وعلى مدى كل سنوات الحياة الانتاجية المتوقعة له . وهذا يعنى أننا أثناء اعداد وتجهيز البيانات المالية الخاصة بالمشروعات سوف نتجاهل تماماً :

* القيم غير المالية التى ليس لها قيمة نقدية و / أو لا يمكن تحويلها الى نقد
كالعلاقات العامة والاجتماعية التى من المتوقع أن تتم بين المشروع والافراد والهيئات والمنظمات المختلفة والتى لن يترتب على قيامها أية أحداث مالية . ومن الامثلة الواضحة ايضا فى هذا الصدد ما جرى العرف عليه فى عهود الاقطاع وفى العصر الرومانى من اعتبار العبيد أصل من أصول المشروع الامر الذى أدى الى وجود اتجاه حديث شاع خلال السنوات القليلة الماضية يتمثل فى تقدير قيمة مالية للعمالة الموجودة بالمشروع وتذيل قائمة المركز المالي بها . كل هذه القيم وما شابهها لايعتمد بها عند اعداد البيانات والقوائم المالية لأغراض تقييم المشروع ولكن يهملنا فقط القيم المالية الحقيقية التى سيسدد لها أو يقبضها المشروع خلال وسبب نشاطه الانتاجى .

* أى قيم مالية قد يحصل عليها المشروع دون أن يتحمل فى مقابل ذلك أية أعباء مالية كأن يحصل المشروع على مساحة من الأرض أو حق امتياز أو حكر أو غير ذلك دون مقابل مالى ، أو فى مقابل بعض الحقوق أو الامتيازات الشرفية غير المالية كالمعضية الشرفية لرئاسة مجلس ادارة المشروع أو جمعياته العمومية أو غير ذلك .

أما التقييم الاقتصادى فهو كما سبق القول قياس مسبق لما سيتحمله الاقتصاد القومى من أعباء وما سيحصل عليه من عائدات اذا نفذ المشروع موضع الدراسة ومن ثم تختلف وجهتى نظر كل من ملاك المشروع والاقتصاد القومى حول مايعتبر تكلفة أو ايراد . ذلك أن التكلفة الاقتصادية للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومى هى مقدار ما سيستهلكه المشروع من

الموارد الاقتصادية القومية المتاحة لدى المجتمع • ومن ثم فليست كل الأعباء المالية بالضرورة أعباء اقتصادية ذلك ان المشروع جزء من الاقتصاد القومي ككل يتفاعل ويتعامل مع الوحدات الاخرى المكونة لذلك الاقتصاد • ومن ثم فان الكثير من المدفوعات التي يتحملها المشروع سرف تتجه الى وحدات وأشخاص أخرى داخل الاقتصاد القومي فتشترى بعض وحداته مقابل النقض في بعضها الآخر ودون ان يتحمل المجتمع أى عبء اقتصادى حقيقى (وهذا ينطبق أيضا على العناصر المختلفة للايرادات) ذلك أن المدفوعات التحويلية المباشرة السنتى سيستخدمها المشروع لاتمثل كلها استخدام لموارد حقيقية ولكنها تمثل فقط تحويل للاستحواذ على تلك الموارد من شخص لآخر داخل الاقتصاد القومي • ويمكن اجمال المدفوعات التحويلية المباشرة Direct Transfer Payments التى يجب استبعادها من القيم المالية عند تعديلها الى قيم اقتصادية فيما يلى^(١):

— المدفوعات من وإلى الحكومة : الاعانات والضرائب •

— عمليات الائتمان وتشمل :

* مقبوضات القروض •

* خدمة الدين : سداد الأصل ، الفوائد •

* حسابات الدائنين وأوراق الدفع •

* حسابات المدينين وأوراق القبض •

من الواضح أن كل هذه القيم تمثل بالنسبة للمشروع اما موارد مالية (الاعانات ، مقبوضات القروض ، الدينون وأوراق القبض) واما استخدامات للاموال (الضرائب ، خدمة الدين ، الدائنون وأوراق الدفع) ولا يمكن تجاهلها عند اجراء التحليل المالى باعتبارها عمليات مالية حقيقية (تحكمها المفاهيم المحاسبية) لها تأثيرها الحقيقى على الوضع المالى للمشروع ، كما لا يمكننا اجراء أى نوع من المقاصة بين بعضها والبعض الآخر (كاجراء مقاصة مثلا بين مقبوضات القروض وخدمة الدين) الأمر الذى يمثل خروجاً على القواعد المحاسبية

1) EDI "Adjusting financial prices to economic Values" MB/EDI, Washangton Dec 82, Exhibit v.

(الافصاح عن المعلومات) باخفاء بعض جوانب العمليات المالية بالاضافة الى التفاوت الزمني في حدوث كل من هذه العمليات حيث يتعارض هذا مع مفهوم التفضيل الزمني للنقود وهو واحد من المفاهيم الاساسية في تقييم المشروعات . أما من وجهة نظر الاقتصاد القومي فكل هذه العناصر لا تمثل استنفاد للموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع ولكنها فقط مجرد تحويلات مالية ترتب عليها تحويل اقتناء هذه الموارد من شخص ما داخل الاقتصاد القومي الى شخص آخر داخله .

الاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل :

Depreciation and amortization of Pre-operational Costs

يعتبر كل من الاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل من المفردات ذات الطبيعة المزدوجة في عملية تحليل المشروعات والتي تحتاج الى معالجة علمية سليمة تابعة من فهم طبيعة هذه المفردات . فالاهلاك يمثل أحد عناصر التكاليف حيث يمثل مساهمة الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة في انجاز العملية الانتاجية وتحقيق الإيرادات . ووفق هذا المفهوم يعرف الاهلاك بأنه النقص التدريجي في قيمة الأصول نتيجة استخدامها في العمليات الانتاجية أو عدم امكان استخدامها بسبب التقادم الفنى أو الزمنى . ولهذا فعند تقدير العمر الافتراضى للمشروع ونحن بعدد القيام بعملية التقييم سوف نأخذ فى الاعتبار هذه العوامل الثلاث لتحديد العمر الانتاجى للأصول المختلفة . وكذلك يعرف الاهلاك من حيث كونه أحد عناصر التكاليف بأنه " وسيلة لتقسيم التكلفة الرأسمالية للأصول على السنوات المختلفة للحياة الانتاجية المتوقعة لها " (١). كما ينظر الى الاهلاك على أنه اجراء يهدف الى استرداد رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة المختلفة عن طريق خصمه من

1- Robert Sugden and Alan Williams, op. cit., page 30.

ايرادات الفترة التي تشترك هذه الاصول في حقها بهدف المحافظة على رأس المال الاصلى حتى يتمكن المشروع من الاستمرار في نشاطه^(١) وهذه نظرة الى الاهلاك على أنه مصدر من مصادر التمويل الذاتى للمشروع . وليست التصفقات العديدة لمفهوم الاهلاك الا وليسدة تلك الطبيعة المتعددة والمتشعبة لهذا المفهوم ، فكل منها يعالج الاهلاك من زاوية مختلفة من حيث كونه تكلفة او استرداد لرأس المال او مصدر للتمويل .

ويظهر الاهلاك فى القوائم المالية عند اعدادها بغرض تقويم المشروعات فى ثلاثة مواضع مختلفة ، حيث يدرج بقائمة الدخل كأحد عناصر التكاليف ليس فقط باعتباره مقابل المساهمة الفعلية للاصول المختلفة فى تحقيق الإيرادات (مبدأ المقابلة) ولكن ايضا لان ذلك سوف يحقق الكثير من الاغراض المالية وفى عمتها حساب قيمة الضرائب المستحقة على المشروع حيث يعتبر الاهلاك أحد الاعباء الواجبة الخصم قبل حساب الضريبة . وهكذا ومع ان الاهلاك فى حد ذاته ليس تدفقا نقديا فان له تأثيره على مقدار التدفقات النقدية التي تتخذ أساسا لتقييم المشروعات . كما يظهر مع الاهلاك فى قائمة المركز المالى مطروحا من الاصول (ائفى جانب الخصم) باعتباره النقص الذى حدث فى القيمة الاسمية لتلك الاصول وحتى تظهر بضافى قيمتها الدفترية ، كما يظهر الاهلاك مرة ثالثة فى قائمة التدفقات النقدية باعتباره مصدرا للنقدية ذلك أن الاهلاهم قيد فى الدفاتر المحاسبية بقيمهم دفتري كسمية جردية دون حدوث عملية مالية فعلية وبالتالي يترتب على ادراجه بقائمة الدخل خفض قيمة صافى الدخل النقدى الفعلى المتولد من المبيعات والذى يمثل تدفق نقدى داخل للمشروع لم يقابله فى الواقع الفعلى حدوث تدفق نقدى خارج المشروع بسبب قيد التسمية الخاصة بالاهلاك ، ومن ثم يضاف الاهلاك الى جانب صافى الدخل كمصدر للنقدية فى قائمة التدفقات النقدية .

(١) دكتور/ محمد أحمد خليل "المراجعة والمحاسبة" دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٦٦ ص ٢١١ .

أما مصروفات ما قبل التشغيل فهي النفقات المتوقعة انفاقها خلال فترة تشييد المشروع وقبل بدء الانتاج والتي لا يمكن تخصيصها لأصل بذاته من أصول المشروع كما أنها لا تخص فترة مالية بذاتها مثال ذلك نفقات تسجيل المشروع وحصوله على الشخصية الاعتبارية ، وتكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الخاصة به ، ونفقات تجارب التشغيل وغيرها . ولا تختلف معالجة أقساط استهلاك مصروفات ما قبل التشغيل عن المعالجة السالف ذكرها لأقساط الاهلاك حيث تقضى معظم التشريعات والقوانين المالية فى دول العالم المختلفة باعتبار هذه النفقات اعباء واجبة الخصم من الدخل ويسمح باستهلاكها على فترة — من ٣ الى ٥ سنوات . غير أننا لانقوم عادة بتكوين مخصص لمصروفات ما قبل التشغيل ونتم اظهارها بصافي قيمتها فى قائمة المركز المالى فى نهاية كل فترة محاسبية بعد طرح قيمة القسط السنوى المدون بقائمة الدخل ، كما يدون ذلك القسط كالاهلاك ضمن جانب الموارد فى قائمة التدفقات النقدية .

وخلاصة القول أن أقساط الاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل لا تشمل فى حد ذاتها عمليات مالية فعلية ولكنها تسويات جردية ومن ثم فيعد ادراجها فى قائمة الدخل كتكاليف يعاد ادراجها فى قائمة التدفقات النقدية كمصدر للنقد لتصحيح اثر ادراجها فى قائمة الدخل على خفض قيمة صافي دخل المشروع باعتبارها مصدر — من مصادر النقد . ومن ثم فلا يوجد أى اختلاف فى معالجتها سواء فى مرحلة التحليل المالى أو التحليل الاقتصادى حيث لا تمثل تدفقات نقدية من أى نوع .

المفهوم المحاسبي والمفهوم الاقتصادي للسعر :

المقصود بالسعر هنا السعر الذي سيتم به حساب قيم كل من المنافع والتكاليف الخاصة بالمشروع حيث تتفق وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية معا في أن السعر معبر صادق عن القيمة .

ففي المحاسبة يستخدم سعر السوق الجارى الذي سيتم به التعامل الفعلى في كل عملية من عمليات البيع والشراء التى سيقوم بها المشروع وذلك للوصول الى القيم المالية سواء بالنسبة لبيع منتجات المشروع أو مخلفات العمليات الانتاجية أو الاصول الخردة أو غيرها أو بالنسبة لشراء الأصول الاستثمارية الثابتة أو المتداولة أو أى عمليات أخرى . وتتحدد الأسعار في المحاسبة Financial prices في ضوء ثلاثة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

« مبدأ القياس النقدي Money measurment وجوهر هذا المبدأ أنه لا يقيد بالسجلات المحاسبية ولا يدرج بالقوائم المالية الا العمليات التى يمكن التعبير عنها بقياسها بوحدة النقود (أى القيم المالية فقط) حيث يتمشى ذلك مع مفهوم مبدأ الموضوعية القائم على الابتعاد ومقدر الامكان عن عمليات التقدير وان نراعى الموضوعية اذا اضطررنا الى ذلك ويعكس القياس النقدي هنا القيم الفعلية وقت تنفيذ العملية المالية ووفق نظام مستندى محدد .

« ثبات وحدة القياس Stable measuring Unit ويعنى هذا المبدأ أن قيمة وحدة العملة (الجنيه أو الدينار أو الريال ... الخ) لها قوة شرائية ثابتة لا تتغير ، أى أننا في المحاسبة نتجاهل التقلبات في مستوى الأسعار .

« التكلفة التاريخية Historical Cost ويقضى هذا المبدأ بأن يتم تقويم الأصول المختلفة في القوائم المالية على أساس تكلفتها التاريخية عند الشراء وليس على أساس قيمتها السوقية الجارية الحالية .

وعلى الرغم من أن المبادئ المحاسبية قد حظيت بالكثير من البحث والدراسة واهتمام المحاسبين حتى صارت أمر متعارف عليه ، إلا أن هذه المبادئ لا يمكن أن يكتب لها الدوام والاستمرار الى مالا نهاية ذلك أنها وضعت في ظروف معينة سرعان ما تغيرت مما أدى الى الحديث عن التخلي عن بعض هذه المبادئ وخاصة المبدأين الأخيرين السابقين ثبات وحدة القياس والتكلفة التاريخية ، لأنها لم تعد تتماشى مع الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة . فلقد نتج عن تطبيق هذه المبادئ اذراج القيم المالية التي تتضمنها القوائم المالية لمناصر الإيرادات والمصروفات والاصول والخصوم بأسعار تاريخية بعضها يرجع الى تاريخ انشاء المشروع بينما البعض الآخر وفق الاسعار الجارية عند اعداد هذه القوائم والبقية ما بين هذين التاريخين مما يجعل منها قيم غير قابلة للمقارنة والقياس الدقيقين .

ولهذا نجد أن بعض الدول قد أدخلت بعض التعديلات الجزئية في النظم المحاسبية المطبقة لديها سواء فيما يتعلق باعادة تقويم بعض عناصر الإيرادات أو المصروفات أو تقويم بعض عناصر الأصول كالمخزون وذلك عن طريق اضافة بعض عناصر التكاليف بصورة دورية بحتة أو عن طريق تكوين بعض المخصصات والاحتياطيات ^(١) . وهناك اتجاهين أساسيين يتحديات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هما :

— المحاسبة على أساس مستوى الأسعار وذلك باحلال القيم الجارية محل القيم التاريخية ويتم ذلك عادة باستخدام الأسعار القياسية لتحويل القيم التاريخية الى قيم جارية .

— المحاسبة على أساس القيمة الجارية حيث يتم اغفال القيمة التاريخية للنقود وتقدير قيمة حقيقية للأصول . وان كان الخلاف حول مفهوم القيمة الحقيقية لم يستقر بعد حيث هناك أكثر من معيار للتقييم كالقيمة الاقتصادية ، القيمة الجارية الدورية (قيمة

(١) الجهاز المركزي للمحاسبات " النظام المحاسبى الموحد " المجلد الأول القاهرة

الاحلال) ، القيمة البيعية ، القيمة في حالة الحرمان (١) .

وما لا شك فيه أن تطبيق مفهوم القيم الجارية سوف يتطلب جهدا كبيرا من المحاسبين للتغلب على المشاكل العديدة المعقدة التي سوف يواجهونها في هذا الصدد (وإن كانت الحاسبات الآلية سوف تساعد كثيرا في انجاز هذه المهمة) . ولكن ستظل القضية الأساسية حول أهمية وفائدة القوائم المالية المعدة وفق هذه الطريقة موضع الجدل حيث أنها لن تعالج بصورة جذرية كل أوجه القصور القائمة بالإضافة إلى ما سيصاحبها من قصور آخر آخر سواء فيما يتعلق بأهمية القوائم المالية للفئات المختلفة المهتمة بها حاليا أو ——— حيث كونها أداة للقياس والمقارنة (٢) .

وما يهمنا هنا الآن بعد هذا العرض السريع لمفهوم السعر في المحاسبة هو الأسلوب الذي سوف نتبعه عند تفويم المشروعات ، من المؤكد أن استخدام القيمة الجارية سوف يؤدي في حالات التضخم وزيادة الأسعار إلى زيادة الكثير من عناصر التكاليف (كالأهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل وبعض عناصر الخامات والمواد وغيرها) ومن ثم انخفاض قيمة صافي الدخل المحقق بالإضافة إلى الانخفاض النسبي الكبير في كل عناصر التحليل المالي لما سيطرأ على قيم الأصول من ارتفاع وعلى العكس من ذلك تماما في حالة الانكماش وانخفاض الأسعار . وإلى أن يتمكن المحاسبون من معالجة كل هذه المشاكل وغيرها مما لا مجال لمناقشته تفصيلا هنا يظل المفهوم المحاسبي للسعر وفق النظام المحاسبي التقليدي (القائم على التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية للنقود) الأساس عند إجراء التحليل المالي للمشروعات بمعنى آخر أننا سوف نستخدم الأسعار السائدة وقت إجراء تفويم المشروعات لتصبح أسعارا ثابتة لكل سنوات حياة المشروع ، أي أننا سوف نستخدم الأسعار الثابتة لا الأسعار الجارية .

(١) Paul A. Ballard and others "Using Accounting Information" IBRD, EDI, CN-23, Washangton, 1978.

(٢) دكتور عمر السيد حسين ، مرجع سابق - الفصل الثامن .

ولعل أفضل تبرير عملي لتفضيل استخدام الأسعار الثابتة عند اجراء التحليل المالى للمشروعات هو أن هذه الاسعار سوف تطبق على التدفقات الداخلة والخارجة بما فيها كل من النفقات والايرادات ، ومن ثم فإذا حدث في المستقبل زيادة في أسعار عناصر الانتاج (النفقات) فسوف يكون في امكان المشروع - مع افتراض ثبات العوامل الاخرى على حالها - رفع أسعار منتجاته بما يغطى الزيادة في التكاليف . وفي الحياة العملية لا يتكفى المشروع بزيادة أسعاره بما يغطى الزيادة في التكاليف فقط بل يتجاوز ذلك الى تحقيق المزيد من الأرباح (طالما كان ذلك ممكنا) . أما اذا حدث انخفاض في أسعار عوامل الانتاج عن الأسعار الثابتة التى استخدمت عند التقييم فسوف يعنى ذلك تحقيق المشروع للمزيد من الأرباح مالم يضطر الى خفض أسعار منتجاته بسبب حالة كساد شاملة وان كان هذا من الأمور النادرة الحدوث . أما استخدام الأسعار الجارية عند تقويم المشروعات فسوف يعتمد اعتمادا كاملا على عمليات التنبؤ بما ستكون عليه هذه الاسعار فى المستقبل وعلى الرغم من توافر الاساليب العلمية للتنبؤ الا أن الأمر سيظل مرهونا ببقاء الظروف التى تتم على أساسها التنبؤ وهو أمر لا يمكن القطع به تماما ، كما وأن التنبؤ قد يمتد لسنوات عديدة (قد تصل الى قرن من الزمن فى حالة بعض مشروعات البنية الاساسية كالسدود والجسور) ونحو نصف قرن لبعض المشروعات الزراعية كأشجار الفواكه الطويلة الأجل مثلا) مما يجعله محدود الجدوى ان لم يكن مستحيلا .

وأي كان الأمر من وجهة النظر المحاسبية سواء استخدمت الأسعار الثابتة أو الأسعار الجارية فإن أى منها لا يعبر عن المفهوم الاقتصادى للسعر فكلاهما لا يعكس ندرة الموارد الاقتصادية التى تصود فى مجتمع ما ، كما وأن هذه الاسعار لا تعكس التكاليف والمنافع من وجهة نظر قومية ولكن من وجهة نظر فردية بحثة ولهذا تستخدم أسعار الظل Sadow Prices كأساس لاجراء التحليل الاقتصادى عند تقويم المشروعات وهناك شبه اجماع لدى غالبية الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع كمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة UNIDO ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولى EDI ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD على أن أسعار الظل تعبر بصدق عن

التكاليف والمنافع الاجتماعية أكثر من الاسعار الجارية (١) . ولكن مألوف " دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية في الدول العربية " والذي أعد لحساب وإشراف مركز التنمية الصناعية للدول العربية (ايدكاس) ومشاركة منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة في الاشراف على ذلك الدليل يرون أن تطبيق أسعار الظل في تقييم المشروعات بالدول النامية في المرحلة الحالية على الأقل أمر مستحيل لأسباب تتعلق بالمفهوم والتطبيق . ويمكن اجمال وجهة النظر تلك لأهميتها بإيجاز في :

— ان المركب الاقتصادي والاجتماعي المعقد القائم في بلد ما يستحيل توصيفه بطريقة ملائمة بالإضافة الى ان المعلومات المتوافرة عن ذلك التكوين محدودة للغاية .

— من المستحيل على مستوى التطبيق محاكاة التفاعلات الداخلية المعقدة بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية بطريقة ملائمة .

— أن وضع أسعار ظليلة ملائمة تعكس الأهداف الأساسية للدولة والبنية الاقتصادية بكل قيودها لا يضمن لها النجاح لان الأهداف والقيود لا تثبت على حال بل هي دائمة التغير من ثم سوف يتطلب الامر استمرار إعادة التقدير والتعديل والمراجعة .

ولهذا فقد اعتمد الدليل المذكور الى حد كبير على الاسعار الفعلية مع ادخال بعض التعديلات طالما كانت أمراً ضرورياً ، أى أن الدليل قد انتهج حلاً وسطاً بين الاسعار الظلية المثالية (والتي لا توجد في الواقع) واسعار السوق الفعلية . ويفضل مألوف هذا الدليل استخدام أسعار السوق بكل أوجه قصورها على اعتبار أنها تعكس الواقع الاقتصادي والبيئة الاقتصادية التي سوف يعمل فيها المشروع رغم ما قد يلحقها من انحراف صعوداً وهبوطاً عن ذلك الواقع ، كما يرون أن تطبيق أسعار السوق يساعد على تقليل مجالات التلاعب في الأسعار وما يمكن أن يحدث من سوء استخدام التصويبات السعرية

(١) UNIDO "Guide to practical project appraisal-Social Benefit/Cost analysis in developing countries" New York, 1978. "Guidelines for project evaluation" New York, 1972. EDI, different training materials, J. price Gittinger, Op.Cit., Lyn Squire and Nerman G. Van der Tak, Op.Cit., I.M.D Little & J.A. Mirrlees, Op.Cit., etc.

فى تقييم المشروعات حينما تستخدم بغرض اثبات الكفاءة الاقتصادية لاي مشروع ويريد
شخص ما اختياره واقراره بغض النظر عن حقيقة كفاءته وعما اذا كان صالحا بالفعل ، وان
تكون التوصيات السعريّة فى الحالات الحتمية (١) .

ومع أن دليل التقييم والمفاضلة وتقييم المشروعات الصناعية فى الدول العربية الذى
أصدره مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة
IDCAS/UNIDO يعطى الافضلية لاستخدام اسعار السوق الجارية بصورة اساسية
لحساب عوائد / وتكاليف المشروع فانه ينصح باستخدام اثنين من المعلمات القومية وهما
معدل الخصم الاجتماعى والسعر المعدل للصرف الاجنبى . ويعطى الدليل الاهمية
للقيمة المضافة الصافية القومية المتولدة من المشروع كمعيار اساسى فى المفاضلة والاختيار
بين المشروعات بالاضافة الى اثر المشروع على العمالة وتوزيع الدخل والنقد الاجنبى
وقدرت المشروع على المنافسة الدولية ماما المنهج العلمى لدليل منظمة التنمية الصناعية
للأمم المتحدة UNIDO فيستند الى قياس آثار المشروع على الاستهلاك كمقياس
لتحقق الرفاهية على انه الهدف الرئيسى من تقييم المشروعات ، كما يأخذ فى الحسبان
الاهداف الاخرى (وعلى وجه الخصوص اعادة توزيع الدخل) على ان توضع اوزان
للاهداف المختلفة لتحديد المساهمة الصافية للمشروع على الاقتصاد القومى . ويتم
هذا المنهج من خلال الخطوات التالية :

- أ - تحديد وقياس المنافع والتكاليف المباشرة وغير المباشرة للاستهلاك .
- ب - حساب اسعار الظل للعمل ، النقد الاجنبى ، الاستثمارات .
- ج - تقدير وحساب معدل الخصم الاجتماعى وايضا الاوزان النسبية للمنافع المتزايدة
لمختلف المجموعات فى الاقتصاد اذا كانت اعادة توزيع الدخل سوف تعتبر هدف
منفصل (٢) .

(١) مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة " دليل
التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية فى الدول العربية " النسخة العربية ، القاهرة

بدون تاريخ ص ٣٣ : ٣٧ .
(2) UNIDO "Manual for the preparation of industries feasibility
studies" Op. Cit., Page 189/190.

نخلص من كل ماتقدم الى أن الأسعار المالية Financial Prices التي يتم بها اعداد البيانات المالية الخاصة بالمشروع وفق المبادئ والمفاهيم المحاسبية سواء كانت الاسعار الثابتة ام الجارية لا تكفى وحدها بأى حال من الأحوال للقيام باجراء التحليل الاقتصادى للمشروعات ولا بد من تعديل هذه الأسعار ان لم يكن الاستغناء عنها تماماً واستخدام ما يعرف بأسعار الظل (أو الاسعار المحاسبية أو أسعار الكفاءة الاقتصادية)

Shadow prices, Accounting prices, Economic efficiency prices.

وهي جميعا مرادفات لجوهر مفهوم واحد ، ذلك أن استخدام أسعار السوق دون تعديل أو تصويب يؤدي في النهاية الى سوء اختيار المشروعات الاستثمارية ، حيث لا تعكس هذه الأسعار القيمة الاجتماعية أو التكلفة الاجتماعية لها ، بمعنى أنها لا تعبر عن القيمة الحقيقية من وجهة نظر المجتمع ومن ثم فإنها لا تصور العائد الحقيقى للمشروعات واستخدامها في المفاضلة والاختيار بين المشروعات يؤدي الى سوء توزيع الموارد^(١) . وتتفق كل المفاهيم العلمية المشار اليها سالفاً على ضرورة تحويل القيم المالية الى قيم اقتصادية وان اختلفت في الطريقة واسلوب الحساب وغيرها من التفاصيل .

يمكن تعريف أسعار الظل (الاسعار المحاسبية - اسعار الكفاءة الاقتصادية) بأنها الاسعار العالمية لدخلات ومخرجات المشروع ، بمعنى آخر هي أسعار الحدود Border prices لدخلات ومخرجات المشروع ، وهذا يعنى أن تتحدد أسعار الصادرات FOB أى حتى يتم تحميل الصادرات على ظهر السفينة ، واسعار الواردات CIF أى تتضمن تكاليف السلع والشحن والتأمين حتى ميناء الوصول . ويعتبر ذلك جوهر التعريف الغالب لدى معظم الجهات المهمة بتقييم المشروعات مع الأخذ في الاعتبار تكاليف النقل الداخلى وغيره من المصروفات المحلية . فالتعريف المستخدم لاسعار الظل لدى البنك الدولى :

(١) الاستاذ / مصطفى الارواى " التقييم الاجتماعى للمشروعات " معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٦٨ القاهرة يونيو ١٩٧٧ ص ٤ - ٦ .

"The Bank's method of economic analysis of projects is based on the premise that border prices of traded goods (i.e. the CIF and FOB prices) are their shadow prices"⁽¹⁾

وفى تعريف آخر لاسعار الظل :

A "shadow" or "accounting" price- the terms are interchangeable is the price the economist attributes to a good or factor on the argument that it is more appropriate for the purpose of economic calculation than its existing price, if any ⁽²⁾

ومن التعريفات السابقة لاسعار الظل يمكن القول أنه ليس من الصعب إيجاد قيمة السلع التي يتم الاتجار فيها دولياً ، ولكن الأمر يحتاج الى جهد اكبر لإيجاد قيم السلع وعوامل الانتاج الأخرى التي لا يتم الاتجار فيها عالمياً اما بسبب طبيعتها كالأرض والتميار الكهربائي والسلع سريعة التلف وغيرها اولاً لأنها سلع تستخدم للاستهلاك المحلى فقط . وهناك أكثر من منهج علمى لحساب قيم هذه العناصر .

ونخلص من كل ماتقدم الى أنه على الرغم من اتفاق وجهتى النظر المحاسبية والاقتصادية حول كون السعر معبر صادق عن القيمة الا أن مفهوم السعر يختلف تماماً فيما بينهما فهو من وجهة النظر المحاسبية السعر الفعلى الذى يعبر عن وجهة نظر ملاك المشروع ويتسم التعامل به فى كافة معاملات المشروع Actual financial price وعادة يتم استخدام الاسعار الثابتة لسنة الأساس عند القيام بالتحليل المالى للمشروعات . أما السعر الاقتصادى فهو السعر الذى يعبر عن القيمة الحقيقية من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل .

IBRD "Central projects Note (CPN)" 2.03 anex 1, Page 1 and EDI Training Materials "Conversion factors and Shadow exchange Rates" CN-350 Washangton Oct.1981. ⁽¹⁾

E. J. Mishan "Cost-benefit analysis" Second Edition, Unwin Brothers limited, London, 1975, Page 81. ⁽²⁾

تكلفة الفرصة البديلة :

ان تقييم المشروعات — كما سبق القول — يهدف الى المفاضلة والاختيار بين البدائل المختلفة ومن ثم فان الموارد الاقتصادية الى سيتم استخدامها في المشروع المقترح — من الممكن استخدامها في مشروع آخر أو أكثر ، ومن ثم يمكن تحديد قيمة الموارد المستخدمة ليس بسعرها السوقى ولكن بما كان من الممكن أن تحققة هذه الموارد من عائدات لـ استخدامات الاستخدام البديل ، ذلك أن اختيار البديل الاول قد ضيع علينا الحصول على عوائد البديل الثانى تلك هى التكلفة البديلة • فهى قياس شئ ما قد اقلعنا عنه لتحقيق شئ آخر أى أنها قيمة البدائل أو الفرص الأخرى التى سيلزم التخلي عنها لتحقيق شئ بذاته • بمعنى آخر هى " العائد الضيع من استخدام مورد نادر لغرض واحد (١) " • ولكن ينثور التساؤل حول العائد المحقق من أى البدائل اذا كان هناك أكثر من بديل يمكن تنفيذه ، عادة يعتبر العائد الذى يمكن أن يحققه المورد فى أفضل بديل تال لاستخدامه ، ويؤكد ذلك دليل منظمة التنمية الصناعية (٢) UNIDO

" The person can list other alternatives. Each of these represents an opportunity forgone, What then is his relevant cost? It is, clearly, the best of the opportunities that he is sacrificing, i.e. the maximum benefit from a feasible alternative course of action".

وتعتبر تكلفة الفرصة البديلة واحد من المفاهيم الاقتصادية العامة التى يجبرى استخدامها فى التقييم الاقتصادى للمشروعات خاصة عند تقييم السلع التى لا يتم الاتجار فيها وإذا كانت السوق تسودها المنافسة الكاملة فان تكلفة الفرصة البديلة للسلعة سوف تتعادل

J. Price Gittinger, Op. Cit., Page 65-83.

(١)

UNIDO "Guidelines for project evaluation" Op. Cit., Page 52.

(٢)

مع سعرها ومع الناتج الحدى منها • ولكن مثل هذه السوق غير متوافرة فى الدول النامية بوجه عام حيث انعدام التشغيل الكامل • ندرة رأس المال • والبطالة • والتدخل الحكومى فى سوق رأس المال والنقد الاجنبى وتحديد الاسعار والاجور وغيرها • ومن هنا تزداد اهمية مفهوم تكلفة الفرصة البديلة عند تقييم السلع والمنتجات وعوامل الانتاج التى لا يتم الاتجار فيها • وهذا المفهوم ليس له مقابل كامل فى المفاهيم المحاسبية المستخدمة فى تقييم المشروعات كما أننا لسنا فى حاجة اليه عند اجراء التحليل العالى بل ان التحليل العالى يتم بمفهوم مخالف تماما وهو السعر الفعلى للسلعة بغض النظر تماما عما وراء ذلك — من استخدامات بديلة لها •

هى مؤشرات ومقاييس اقتصادية عامة تعبر عن وجهة نظر الاقتصاد القومى بصدد حساب القيم الاقتصادية للموارد المتاحة لتحقيق افضل استخدام ممكن لهذه الموارد . وتتطوى هذه المعلومات على الاوزان النسبية للاهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية : معدل الخصم الاجتماعى ، سعر الظل للاستثمارات ، سعر الظل للاجور ، سعر الظل للنقد الاجنبى (١) . وهذا يعنى انه لا حاجة لنا الى هذا المفهوم من وجهة النظر المحاسبية عند اجراء التحليل المالى للمشروعات ولا يعتمد به بوجه عام عند اتخاذ القرارات من وجهة نظر المستثمرين ، ولكنها تلعب دورا هاما عند اجراء التحليل الاقتصادى للمشروعات حيث يتم حسابها على وجه الخصوص فى عملية التخطيط على المستوى القومى وان كان هذا الدور سيثاق من مجتمع لآخر وفق النظام الاقتصادى السائد ، كما يرتبط بشكل العلاقات الاقتصادية العالمية ، فاذا تحقق الافتراض الخيالى بوجود اقتصاد عالمى تسوده المنافسة التامة وانعدام كافة القيود الاقتصادية بكل اشكالها فسوف تكون المؤشرات الاقتصادية السائدة فى السوق هى نفسها المعلومات القومية وسوف لا نحتاج الى اى عمليات تقدير او حساب . وسوف تتضاءل أهمية المعلومات القومية التى تحتاج الى التقدير والحساب فى المجتمعات ذات الاقتصاد الحر ، اما فى المجتمعات ذات الاقتصاد المخطط والتدخل الحكومى فى سير النشاط الاقتصادى فقد نضطر الى تقدير وحساب المعلومات القومية المرتبطة بالموارد المختلفة المستخدمة فى المشروع . ومن هنا يمكن القول ان التقييم الاقتصادى السليم للمشروعات يستند الى دقة تقدير وحساب المعلومات القومية فهى أساس التحليل الاقتصادى للمشروعات ، ومن ثم فان هذه المعلومات لا يقوم باعدادها مقيموا محللو المشروعات بل يتم اعدادها بمعرفة الهيئة القائمة بالتخطيط فى الدولة فهى الجهة الوحيدة التى يتوافر لديها البيانات اللازمة للوصول الى هذه المعلومات على المستوى القومى وبحيث تكون موحدة لكل المشروعات فى مختلف انحاء الدولة ، ولهذا

يطلق عليها المعلمات القومية .

ويمكن تقسيم المعلمات القومية الى ثلاثة مجموعات رئيسية هي (١) :

• أسعار الظل : وقد سبق الحديث عنها سالفاً .

• الاوزان القومية : وهي المؤشرات التي تستخدم لترجمة الاهداف الاجتماعية والسياسية للمجتمع الى قيم رقمية مناسبة واهم هذه الاوزان سعر الخصم الاجتماعي ، الاوزان الاجتماعية لتوزيع الدخل القومي .

• المعلمات الهيكلية : وهي المؤشرات اللازمة لقياس الروابط والوفورات المترتبة على قيام المشروع ، ويتم تقديرها استناداً الى جداول المدخلات والمخرجات والدراسات الفنية وغيرها من المعلومات والاساليب الملائمة لطبيعة المشروع موضع الدراسة .

يؤري مؤلفو دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية في الدول العربية أن الظروف السائدة في الدول العربية والدول النامية الاخرى لا تحقق الشروط الاساسية لاشتقاق وتطبيق المعالم القومية التي تضمنها دليل تقييم المشروعات الصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (والتي سبق الاشارة اليها) ولا ينتظر توافر هذه الشروط في المستقبل القريب ، ولهذا فقد حذوا استخدام اثنين فقط من المعلمات القومية هما : معدل الخصم الاجتماعي ، سعر الصرف المصوب (ليس مطابق كامل لسعر الظل للنقد الاجنبي) (٢) .

نخلص من التحليل السالف للمفاهيم المحاسبية والاقتصادية الى :

(١) دكتور / صقر احمد صقر " استخدام المعلمات القومية في تحليل المشروعات في مصر "

معهد التخطيط القومي ، القاهرة .

(٢) مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية - مرجع سابق .

- تعكس المفاهيم المحاسبية وجهة نظر المستثمرين الخاصة وتمثل الاساس العلمى لاعداد بيانات التحليل المالى للمشروعات حيث يستند الى قياس الربحية المالية (الربحية التجارية) ، بينما تعبر المفاهيم الاقتصادية عن وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل وتمثل الاساس العلمى لاعداد البيانات اللازمة لقياس الربحية الاقتصادية للمشروع واجراء التحليل الاقتصادى الخاص له . ومع ان اساس تقييم المشروعات ماليا واقتصاديا هو الربحية فان الامر يختلف عنه عند قياس الربح المحاسبى الفترى والذي يتم التوصل اليه من خلال قائمة الدخل (حسابات التشغيل ، المتاجرة ، الارباح والخسائر) حيث يتم لاغراض تقييم المشروعات الوصول الى الربحية المالية والربحية الاقتصادية فى ضوء التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع والتي يتم قياسها لكل سنوات حياة المشروع الانتاجية من خلال قائمة التدفقات النقدية التى يتم اعدادها وفق المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الاقتصادية كل على حدة .

- يمثل التحليل المالى المرحلة التى يتم خلالها تقييم المشروع والمفاضلة بين البدائل المختلفة (ان وجدت) بحيث يمكن للمستثمر ان يتخذ قراره بشأن رفض او قبول تنفيذ المشروع ، بينما يأتى التحليل الاقتصادى بعد الانتهاء من التحليل المالى وتقوم به عادة الهيئات او المصالح الحكومية التى تتولى تخطيط الاستثمار فى الدولة بحيث يمكن اتخاذ قرار قومى بقبول تنفيذ المشروع او رفضه بنض النظر عن قبوله او رفضه فى مرحلة التحليل العلمى بما يتماشى ويتوافق مع مصالح المستثمرين .

- أدى اختلاف وجهتى النظر الخاصة والقومية عند تقييم المشروعات الى اختلاف الغاية والمفاهيم الاساسية للقياس حيث يهدف التحليل المالى الى قياس التغير فى الدخل الحقيقى للمشروع وذلك وفق الاسعار المالية الفعلية الثابتة وقت اجراء التقييم مع الاخذ فى الاعتبار القيم المالية التى سيحصلها او سيحصل عليها المشروع على مدى حياته الانتاجية . اما التحليل الاقتصادى للمشروعات فيهتم بقياس التغير فى الدخل القومى الحقيقى بتحقيق اهداف وغايات قومية مختلفة كاعادة توزيع الدخل ، تحقيق المزيد من

الاشباع عن طريق زيادة الاستهلاك وخلق فرص عمالة ، ودفع عجلة التنمية فى الاقاليم المختلفة الى غير ذلك ، ومن ثم فان التحليل الاقتصادى يأخذ فى الاعتبار كل القيم المالية التى من الواجب أن يحصل عليها او يسدد ها المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القوس حيث يتم اجراء بعض التعديلات والتصويبات على الاسعار المالية للوصول الى القيم الاقتصادية التى تتحدد فى ضوء المفاهيم الاقتصادية المختلفة كاسعار الظل وتكلفة الفرصة البديلة . وكذلك يتم تحويل الاسعار المالية الى قيم اقتصادية حيث يأخذ فى الاعتبار فقط عناصر العوائد والتكاليف الملموسة لتقييم الاستخدام الحقيقى للموارد ، ويتم ذلك فى ضوء المفاهيم الاقتصادية من خلال :

• استخدام المدفوعات التحويلية المباشرة .

• تعديل اسعار السلع التى يتم الاتجار فيها : حيث يمكن ان يستخدم لذلك سعر السوق اذا كان معبرا صادقا عن القيمة الاقتصادية أو يستخدم سعر الظل لمعامل الانتاج المختلفة (العمل ، النقد الاجنبى ، الاستثمارات) او تكلفة الفرصة البديلة (قيمة الاستخدام البديل) لتقييم المدخلات والمخرجات التى تعتبر منتجات وسيطة .

• تعديل اسعار السلع التى لا يتم الاتجار فيها : ويتم ذلك باكثر من طريقة فمثلا يمكن تقسيم وتخصيص هذه السلع الى مكوناتها السلعية المختلفة وتقييم كل جزء منها باعتبارها سلعة يتم الاتجار فيها ولها سعر ظل وتتضمن بعض الاجور التى يمكن حساب اسعار ظلها لها وهكذا تتكرر هذه العملية حتى يصبح الجزء المتبقى ضئيلا . كما قد يستخدم معيار الرغبة فى الدفع كأفضل تقريب للقيمة الحقيقية للسلعة او الخدمة التى تشتري وتباع بحرية فى السوق الداخلى حيث يعكس سعرها رغبة شخص ما فى دفع قيمة مالية محددة مقابل هذه السلعة او الخدمة التى سوف يحقق من ورائها نفع يفوق (او يساوى على الاقل) القيمة التى دفعها ، والا فاما كان ليقدم على شرائها . حيث يعكس هذا المفهوم قدرة المشروع على توليد الدخل القوس .

- هناك مناهج عديدة لاجراء التحليل الاقتصادى للمشروعات وتحديد وحساب المفاهيم الاقتصادية المختلفة ، وتتوافر اسس حساب وتقدير هذه المفاهيم فى العديد من نشرات ومراجع وأدلة التقييم للمنظمات الدولية المختلفة . واهم هذه المناهج : منهج منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة ، منهج البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ومنهج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنهج مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية بالإضافة الى المراجع العلمية العديدة ، ومن ثم فاننا لن نخوض فى استعراض اى من هذه المناهج وسوف نقوم بتطبيق اهم المفاهيم المحاسبية والاقتصادية على احد المشروعات الحقيقية لاعداد البيانات والقوائم المالية اللازمة لاغراض تقييم المشروعات تمثيلا مع موضوع هذا المؤتمر .

المبحث الثالث

حالة تطبيقية لبعض المفاهيم المحاسبية والاقتصادية فى تحليل وتقييم المشروعات

يتم تلخيص وعرض البيانات المالية الخاصة بالمشروع الجارى تقييمه بعد أن يتم اعدادها وفق القواعد والمفاهيم المحاسبية فى القوائم المالية الثلاث السابق الاشارة اليها وهى : قائمة الدخل وقائمة المركز المالى (الميزانية) وقائمة التدفقات النقدية وتعتبر هذه القوائم الثلاث صلب أى عملية تقييم للمشروعات . ويمكن أن يبدأ اعداد هذه القوائم بقائمة الدخل حيث يمكن أن يتم اعدادها وحدها بصورة مستقلة عن القائمتين الآخرين .

ويعتبر المبدأ المحاسبى الخاص بتوازن قائمة المركز المالى من المفاهيم المحاسبية الهامة والتى يجب الالتزام بها عند اعداد تقرير تقييم المشروع . حيث يفضل أن يتم اعداد قائمتى التدفقات النقدية والمركز المالى معا فى آن واحد عام بعد عام ، فبعد أن يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية عن سنة ما يتم نقل رصيد النقدية الى قائمة المركز المالى كآخر مفردة لاستكمال القائمة فاذا تحقق التوازن بين مجموعى الأصول والخصوم يمكننا الانتقال الى السنة التالية وهكذا حتى يتم اعداد القائمتين معالكل سنوات الحياة الانتاجية المتوقعة للمشروع . أما اذا لم تتوازن الميزانية فعلى معدو الدراسة أن يقوموا بمراجعة بياناتهم لاكتشاف ما بها من أخطاء حتى يتم توازن الميزانية ، ذلك أن انعدام هذا التوازن يعنى وجود أخطاء من نوع ما يمكن أن يكون لها تأثيرها على عملية التقييم برمتها .

ونود أن نكرر هنا مرة أخرى ما سبق ذكره من أن القوائم المالية يتم اعدادها وفق الأسعار الفعلية السائدة وقت اجراء التقييم ، ومع هذا فاننا قد نضطر الى اضافة مخصص للطوارئ وآخر لارتفاع الأسعار للأصول الاستثمارية المختلفة الواردة بقائمة الاستثمارات كمسبة مؤوية من قيمة هذه الأصول ، وذلك ليس بخروج عن القاعدة الأساسية الخاصة باستخدام الأسعار الفعلية السائدة ولكن لمواجهة احتمالات الخطأ فى تقدير قيم هذه الأصول من جهة ، وبواجهة أى ارتفاع

يطرأ على أسعارها خلال الفترة ما بين اجراء الدراسة واتخاذ قرار اقامة المشروع والبدء فى التنفيذ .

وهناك عدد غير قليل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي أصبحت ذات صبغة عالمية وتمثل اليوم لغة مشتركة بين المحاسبين فى مختلف دول العالم ، ويتم اعداد القوائم المالية فى ضوء هذه المبادئ ، والتي لن نخوض فى شرحها وسنكتفى بذكر أهم هذه المبادئ باعتبارها القواعد التى تستند اليها عملية اعداد البيانات والقوائم المالية وهى : استقلالية المشروع ، الموضوعية ، الاستمرار ، الفترات المحاسبية ، السنوية ، فرض ثبات وحدة القياس ، الثبات على المبدأ ، ومقابلة الإيرادات بالنفقات ، التحقق ، الاستحقاق ، الحصة والحذر ، التكلفة التاريخية بالإضافة الى هذه المبادئ فان التشريعات والقوانين لها دورها الكبير فى اعداد هذه القوائم .

والقائمة الأولى هى قائمة الدخل والتي تمثل مقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع على مدى كل سنوات حياته الانتاجية المفترضة بهدف قياس نتيجة النشاط (ربح او خسارة) ليس لاستخدام هذه النتيجة فى اغراض التقييم ولكن لما لاعداد هذه القائمة من آثار على التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع فمن طريق قائمة الدخل ستحدد أساسا الإيرادات باعتبارها تدفقات داخلية والنفقات النقدية باعتبارها تدفقات خارجة بالإضافة الى تقدير قيمة كل من ضريبة الدخل والتوزيعات باعتبارها تدفقات نقدية خارجة . ولقد رعى عدد اعداد قائمة الدخل ضرورة الفصل بين التكاليف النقدية والاعباء الدفترية ، والأخذ فى الاعتبار الأرباح المتوقعة من بيع الأصول التى يتم اهلاكها بالكامل وبيعها كخردة سواء خلال حياة المشروع أو فى نهاية حياته الانتاجية باعتبار ذلك أحد مصادر الأموال من جهة ، وعائد خاضع للضريبة من جهة أخرى لـه أثره على التدفقات النقدية الخارجة . وكذلك تم الأخذ فى الاعتبار ضرورة خصم خسائر السنوات السابقة من الأرباح قبل حساب قيمة التوزيعات .

أما قائمة التدفقات النقدية فهى أساس عملية التقييم حيث تقدم لنا ببيان شامل بكل

التدفقات النقدية الخارجة والداخله من وإلى المشروع ومن ثم صافى الوفر أو العجز النقدى والذي يستخدم كأساس لقياس قيمة المشروع وفق المعايير المختلفة السائدة وأهمها طريقة فترة الاسترداد ، القيمة الحالية الصافية ، دليل الربحية ، معدل العائد الداخلى . ويمكن أن يتم حساب صافى الوفر أو العجز النقدى لأكثر من مرة على عدة مراحل قبل أن يتم خصم قيمة خدمة الدين والضريبة والتوزيعات ثم بعد خصم كل من هذه العناصر تباعا ويمكن أن يستخدم أى صافى تدفق نقدى من التدفقات التى يتم التوصل إليها لقياس قيمة المشروع على أن يكون مقيمو المشروع على معرفة تامة بطبيعة صافى التدفق النقدى المستخدم .

أما الدور الأساسى لقائمة المركز المالى فى عملية تقييم المشروعات فيتمثل أساسا فى أهميتها عند حساب النسب المالية الخاصة بالمشروع وخاصة النسب المالية الخاصة بالملكية والائتمان ونسب الكفاءة بالإضافة الى أن ضرورة تحقيق التوازن فى الميزانية سوف يتحقق معه قدر كبير من الثقة والاطمئنان فى عملية اعداد البيانات .

ونقدم فيما يلى البيانات الأساسية الخاصة بأحدى مزارع الدواجن والتى تم تنفيذها بالفعل حيث تم اعداد هذه البيانات على النحو الوارد فى مجموعة من القوائم والجداول المساعدة من واقع البيانات الخام الخاصة بذلك المشروع ثم اعداد القوائم المالية الثلاث من هذه البيانات وفق المفاهيم المحاسبية بما يتمشى مع التحليل المالى للمشروعات .

وتتمثل القوائم المساعدة التى تم اعدادها تمهيدا لاعداد القوائم المالية الثلاث فى : (١)

- قائمة الاستثمارات .
- جدول سداد القرض .
- هيكل ومراحل وحجم الانتاج .
- قائمة الايرادات .
- جدول الاهلاك .
- قائمة تكاليف التشغيل النقدية .
- قائمة التكاليف الادارية والبيعية النقدية .

قائمة الاستثمارات

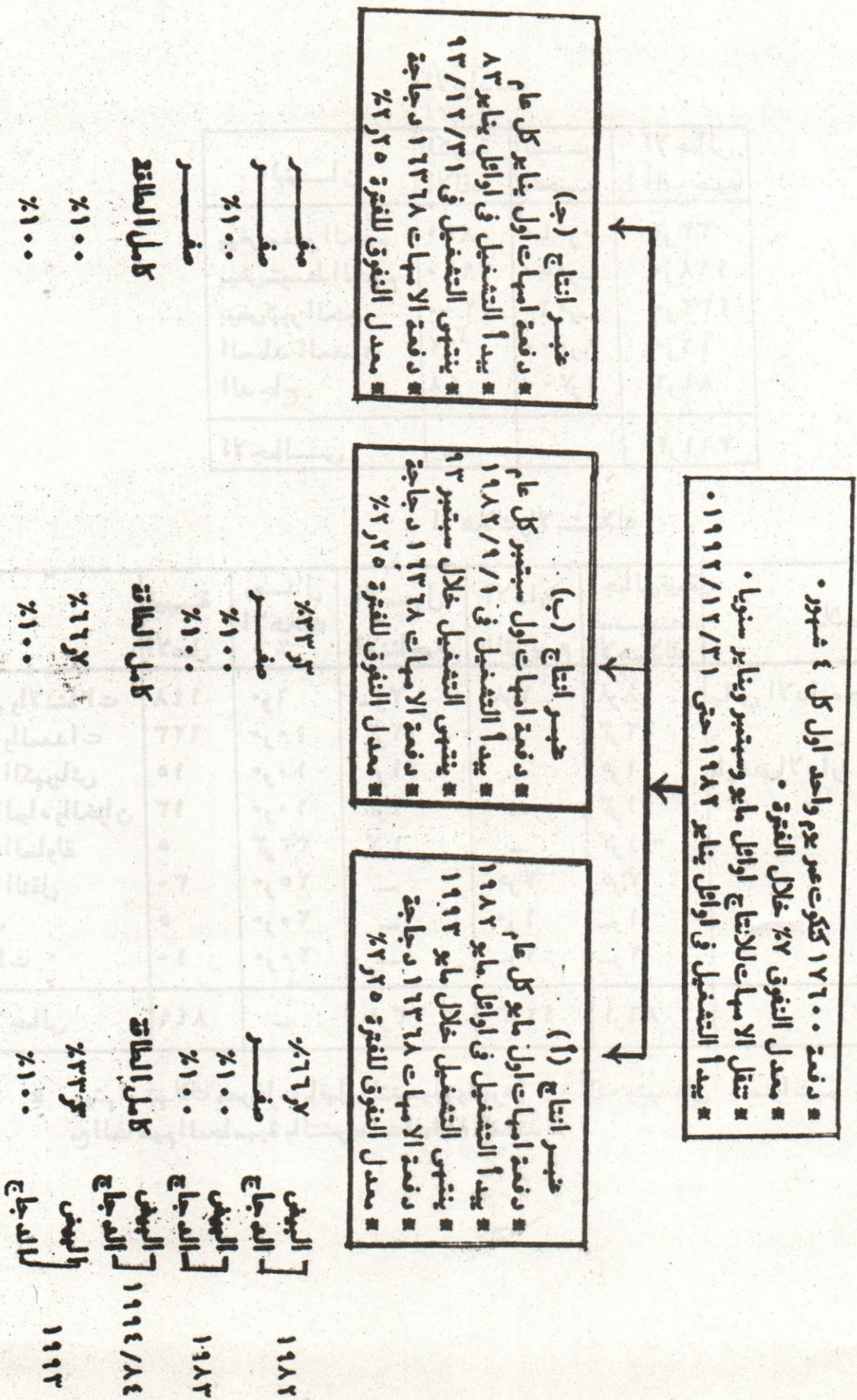
القيمة بالآلاف جنيه

البيان	بالعملات المحلية		بالعملات الأجنبية	الاجمالي
	سلع محلية	سلع مستوردة		
١ - الأراضي	مستأجرة	-	-	مستأجرة
٢ - المباني والتشييدات المدنية والمرافق	١٤٠ر	٣٥ر٢	-	١٧٦ر٠
٣ - الآلات والمعدات				
* التكلفة حتى ميناء الوصول			٥٧١ر٠	٥٧١ر٠
* الرسوم الجمركية	٣٥ر٠			٣٥ر٠
* تكاليف النقل	١٠ر٠			١٠ر٠
* مصاريف التركيب	٥ر٦	١ر٤		٧ر٠
٤ - وسائل النقل		٣٠ر٠		٣٠ر٠
٥ - أدوات المناولة	٥ر٠			٥ر٠
٦ - الآلات والتجهيزات	٥ر٠			٥ر٠
٧ - شلجات		١٠ر٠		١٠ر٠
٨ - مصاريف التأسيس (ما قبل التشغيل)	٨٠ر٠			٨٠ر٠
٩ - رأس المال العامل				
* كفايت عمريوم واحد	٣ر٢		٥ر٣	٨ر٠
* علف تربية	١٠ر٤	٨ر٦		١٩ر٠
* علف انتاج	٢٦ر١	١٣ر٩		٤٠ر٠
* مواد تعبئة	٣ر٠			٣ر٠
* نقدية	٦٧ر٠			٦٧ر٠
١٠ - تأميمات لدى الغير	٥١ر٠			٥١ر٠
الاجمالي	٤٤٢ر٦	٩٩ر١	٥٧٦ر٣	١١١٨ر٠

سداد القرض

القيمة بالآلاف جنيه

المسند من أصل القرض	الرصيد في ١٢/٣١	القسط السنوي	جملة الدين في ١٢/٣١	الفائدة	الرصيد في ١/١	المسند
٨٠ر١	٤٣٣ر١	١٤٢ر٦	٥٧٥ر٧	٦١ر٧	٥١٤ر٠	١٩٨٢
٩٠ر٦	٣٤٢ر٠	١٤٢ر٦	٤٨٥ر١	٥٢ر٠	٤٣٣ر١	١٩٨٣
١٠١ر٠	٢٤١ر٠	١٤٢ر٦	٣٨٣ر٦	٤١ر١	٣٤٢ر٠	١٩٨٤
١١٣ر٧	١٢٧ر٣	١٤٢ر٦	٢٦٩ر٩	٢٨ر٩	٢٤١ر٠	١٩٨٥
١٢٧ر٣	-	١٤٢ر٦	١٤٢ر٦	١٥ر٣	١٢٧ر٣	١٩٨٦
٥١٤	-	٧١٣ر٠	-	١٩٩ر٠	-	الاجمالي



الايادات

البيان	الكمية بالآلاف	السعر بالجنيه	الاجمالى (ألف جنيه)
بيض صغير الحجم	٨٤٠	٠.٠٤٠	٣٣.٦
بيض متوسط الحجم	٣٩٦٠	—٠.٥٠	١٩٨.٠
بيض كبير الحجم	٧٢٠٠	—٠.٦٠	٤٣٢.٠
السماد العضوى	٣	٨٠.٠٠	١٦.٠
الدجاج	٤٨	١.٧٠٠	٨١.٦
الاجمالى	—	—	٧٦١.٢

الاهلاك والاستهلاك

ملاحظات	اجمالى قيمة قسط الاهلاك	الادارة والتوزيع	الاصول الانتاجية	معدل الاهلاك %	قيمة الاصل	
المانى والانشاءات	١٤٨	٦.٠	٧.٠	٦.٠	١٤٨	
الات والمعدات	٦٢٣	—	٦٢.٣	١٠.٠	٦٢٣	
المولد الكهربائى	١٥	—	١.٠	١٠.٠	١٥	
طلبة المياه والخزان	١٣	—	١.٣	١٠.٠	١٣	
أدوات المناولة	٥	—	١.٧	٣٣.٣	٥	
وسائل النقل	٣٠	٧.٠	—	٢٥.٠	٣٠	
الات	٥	١.٠	—	٢٠.٠	٥	
الثلاجات	١٠	٢.٠	—	٢٠.٠	١٠	
الاجمالى	٨٤٩	١٢.٣	٧٣.٨	—	٨٤٩	

* سيتم استهلاك مصروفات ما قبل التشغيل وقدرها ٨٠ ألف جنيه على ٤ سنوات بما يتمشى مع المفاهيم المحاسبية والتشريعات المالية السائدة.

الرقم	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100	2101	2102	2103	2104	2105	2106	2107	2108	2109	2110	2111	2112	2113	2114	2115	2116	2117	2118	2119	2120	2121	2122	2123	2124	2125	2126	2127	2128	2129	2130	2131	2132	2133	2134	2135	2136	2137	2138	2139	2140	2141	2142	2143	2144	2145	2146	2147	2148	2149	2150	2151	2152	2153	2154	2155	2156	2157	2158	2159	2160	2161	2162	2163	2164	2165	2166	2167	2168	2169	2170	2171	2172	2173	2174	2175	2176	2177	2178	2179	2180	2181	2182	2183	2184	2185	2186	2187	2188	2189	2190	2191	2192	2193	2194	2195	2196	2197	2198	2199	2200	2201	2202	2203	2204	2205	2206	2207	2208	2209	2210	2211	2212	2213	2214	2215	2216	2217	2218	2219	2220	2221	2222	2223	2224	2225	2226	2227	2228	2229	2230	2231	2232	2233	2234	2235	2236	2237	2238	2239	2240	2241	2242	2243	2244	2245	2246	2247	2248	2249	2250	2251	2252	2253	2254	2255	2256	2257	2258	2259	2260	2261	2262	2263	2264	2265	2266	2267	2268	2269	2270	2271	2272	2273	2274	2275	2276	2277	2278	2279	2280	2281	2282	2283	2284	2285	2286	2287	2288	2289	2290	2291	2292	2293	2294	2295	2296	2297	2298	2299	2300	2301	2302	2303	2304	2305	2306	2307	2308	2309	2310	2311	2312	2313	2314	2315	2316	2317	2318	2319	2320	2321	2322	2323	2324	2325	2326	2327	2328	2329	2330	2331	2332	2333	2334	2335	2336	2337	2338	2339	2340	2341	2342	2343	2344	2345	2346	2347	2348	2349	2350	2351	2352	2353	2354	2355	2356	2357	2358	2359	2360	2361	2362	2363	2364	2365	2366	2367	2368	2369	2370	2371	2372	2373	2374	2375	2376	2377	2378	2379	2380	2381	2382	2383	2384	2385	2386	2387	2388	2389	2390	2391	2392	2393	2394	2395	2396	2397	2398	2399	2400	2401	2402	2403	2404	2405	2406	2407	2408	2409	2410	2411	2412	2413	2414	2415	2416	2417	2418	2419	2420	2421	2422	2423	2424	2425	2426	2427	2428	2429	2430	2431	2432	2433	2434	2435	2436	2437	2438	2439	2440	2441	2442	2443	2444	2445	2446	2447	2448	2449	2450	2451	2452	2453	2454	2455	2456	2457	2458	2459	2460	2461	2462	2463	2464	2465	2466	2467	2468	2469	2470	2471	2472	2473	2474	2475	2476	2477	2478	2479	2480	2481	2482	2483	2484	2485	2486	2487	2488	2489	2490	2491	2492	2493	2494	2495	2496	2497	2498	2499	2500	2501	2502	2503	2504	2505	2506	2507	2508	2509	2510	2511	2512	2513	2514	2515	2516	2517	2518	2519	2520	2521	2522	2523	2524	2525	2526	2527	2528	2529	2530	2531	2532	2533	2534	2535	2536	2537	2538	2539	2540	2541	2542	2543	2544	2545	2546	2547	2548	2549	2550	2551	2552	2553	2554	2555	2556	2557	2558	2559	2560	2561	2562	2563	2564	2565	2566	2567	2568	2569	2570	2571	2572	2573	2574	2575	2576	2577	2578	2579	2580	2581	2582	2583	2584	2585	2586	2587	2588	2589	2590	2591	2592	2593	2594	2595	2596	2597	2598	2599	2600	2601	2602	2603	2604	2605	2606	2607	2608	2609	2610	2611	2612	2613	2614	2615	2616	2617	2618	2619	2620	2621	2622	2623	2624	2625	2626	2627	2628	2629	2630	2631	2632	2633	2634	2635	2636	2637	2638	2639	2640	2641	2642	2643	2644	2645	2646	2647	2648	2649	2650	2651	2652	2653	2654	2655	2656	2657	2658	2659	2660	2661	2662	2663	2664	2665	2666	2667	2668	2669	2670	2671	2672	2673	2674	2675	2676	2677	2678	2679	2680	2681	2682	2683	2684	2685	2686	2687	2688	2689	2690	2691	2692	2693	2694	2695	2696	2697	2698	2699	2700	2701	2702	2703	2704	2705	2706	2707	2708	2709	2710	2711	2712	2713	2714	2715	2716	2717	2718	2719	2720	2721	2722	2723	2724	2725	2726	2727	2728	2729	2730	2731	2732	2733	2734	2735	2736	2737	2738	2739	2740	2741	2742	2743	2744	2745	2746	2747	2748	2749	2750	2751	2752	2753	2754	2755	2756	2757	2758	2759	2760	2761	2762	2763	2764	2765	2766	2767	2768	2769	2770	2771	2772	2773	2774	2775	2776	2777	2778	2779	2780	2781	2782	2783	2784	2785	2786	2787	2788	2789	2790	2791	2792	2793	2794	2795	2796	2797	2798	2799	2800	2801	2802	2803	2804	2805	2806	2807	2808	2809	2810	2811	2812	2813	2814	2815	2816	2817	2818	2819	2820	2821	2822	2823	2824	2825	2826	2827	2828	2829	2830	2831	2832	2833	2834	2835	2836	2837	2838	2839	2840	2841	2842	2843	2844	2845	2846	2847	2848	2849	2850	2851	2852	2853	2854	2855	2856	2857	2858	2859	2860	2861	2862	2863	2864	2865	2866	2867	2868	2869	2870	2871	2872	2873	2874	2875	2876	2877	2878	2879	2880	2881	2882	2883	2884	2885	2886	2887	2888	2889	2890	2891	2892	2893	2894	2895	2896	2897	2898	2899	2900	2901	2902	2903	2904	2905	2906	2907	2908	2909	2910	2911	2912	2913	2914	2915	2916	2917	2918	2919	2920	2921	2922	2923	2924	2925	2926	2927	2928	2929	2930	2931	2932	2933	2934	2935	2936	2937	2938	2939	2940	2941	2942	2943	2944	2945	2946	2947	2948	2949	2950	2951	2952	2953	2954	2955	2956	2957	2958	2959	2960	2961	2962	2963	2964	2965	2966	2967	2968	2969	2970	2971	2972	2973	2974	2975	2976	2977	2978	2979	2980	2981	2982	2983	2984	2985	2986	2987	2988	2989	2990	2991	2992	2993	2994	2995	2996	2997	2998	2999	3000	3001	3002	3003	3004	3005	3006	3007	3008	3009	3010	3011	3012	3013	3014	3015	3016	3017	3018	3019	3020	3021	3022	3023	3024	3025	3026	3027	3028	3029	3030	3031	3032	3033	3034	3035	3036	3037	3038	3039	3040	3041	3042	3043	3044	3045	3046	3047	3048	3049	3050	3051	3052	3053	3054	3055	3056	3057	3058	3059	3060	3061	3062	3063	3064	3065	3066	3067	3068	3069	3070	3071	3072	3073	3074	3075	3076	3077	3078	3079	3080	3081	3082	3083	3084	3085	3086	3087	3088	3089	3090	3091	3092	3093	3094	3095	3096	3097	3098	3099	3100	3101	3102	3103	3104	3105	3106	3107	3108	3109	3110	3111	3112	3113	3114	3115	3116	3117	3118	3119	3120	3121	3122	3123	3124	3125	3126	3127	3128	3129	3130	3131	3132	3133	3134	3135	3136	3137	3138	3139	3140	3141	3142	3143	3144	3145	3146	3147	3148	3149	3150	3151	3152	3153	3154	3155	3156	3157	3158	3159	3160	3161	3162	3163	3164	3165	3166	3167	3168	3169	3170	3171	3172	3173	3174	3175	3176	3177	3178	3179	3180	3181	3182	3183	3184	3185	3186	3187	3188	3189	3190	3191	3192	3193	3194	3195	3196	3197	3198	3199	3200	3201	3202	3203	3204	3205	3206	3207	3208	3209	3210	3211	3212	3213	3214	3215	3216	3217	3218	3219	3220	3221	3222	3223	3224	3225	3226	3227	3228	3229	3230	3231	3232	3233	3234	3235	3236	3237	3238	3239	3240	3241	3242	3243	3244	3245	3246	3247	3248	3249	3250	3251	3252	3253	3254	3255	3256	3257	3258	3259	3260	3261	3262	3263	3264	3265	3266	3267	3268	3269	3270	3271	3272	3273	3274	3275	3276	3277	3278	3279	3280	3281	3282	3283	3284	3285	3286	3287	3288	3289	3290	3291	3292	3293	3294	3295	3296	3297	3298	3299	3300	3301	3302	3303	3304	3305	3306	3307	3308	3309	3310	3311	3312	3313	3314	3315	3316	3317	3318	3319	3320	3321	3322	3323	3324	3325	3326	3327	3328	3329	3330	3331	3332	3333	3334	3335	3336	3337	3338	3339	3340	3341	3342	3343	3344	3345	3346	3347	3348	3349	3350	3351	3352	3353	3354	3355	3356	3357	3358	3359	3360	3361	3362	3363	3364	3365	3366	3367
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

تسعين الاجزاء ط ١١٣ ككتاب في الفقه في ٢٣٢ الف اجزاء

١١٣١ قائمة التعديلات على النسخة الثامنة لـ

[illegible]

١٢٨٣ : قائمة البنوك المال في

[illegible]

اعداد البيانات فى ضوء المفاهيم الاقتصادية :

بعد الانتهاء من اعداد البيانات المالية فى شكلها النهائى باعداد القوائم المالية يمكن ان يتم استخدام صافى الزفر (العجز) النقدى كأساس لقياس قيمة المشروع وأجراء التحليل المالى واتخاذ قرار بشأن تنفيذه من عدمه ، ثم يلى ذلك اعداد وحساب القيم الاقتصادية فى ضوء المفاهيم والمؤشرات الاقتصادية التى سبق مناقشتها وتمثل عملية اعداد البيانات الاقتصادية فى الخطوات والمراحل التالية :

أولاً : استبعاد التحويلات المالية :

وهى القيم المالية التى لا تمثل استخدام فعلى للموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة لدى المجتمع ولكنها مجرد انتقال للملكية من فئة لآخرى داخل المجتمع وفى الحالة موضع الدراسة تتمثل فى العناصر التالية :

* ضمن قائمة الاستثمارات المالية الرأسمالية الخاصة بالمشروع ٣٥٠ ألف جنيه رسوم جمركية على الآلات ٧٠ ألف جنيه من مصروفات ما قبل التشغيل تمثل القوائد اثناء فترة ما قبل التشغيل ورسوم تسجيل واشهار المشروع والطوابع المالية الخاصة بذلك وغيرها ٥١ ألف جنيه تأمينات لدى الغير وكلها بالعملات المحلية . وبذلك تصبح الاستثمارات الرأسمالية بعد استبعاد التحويلات :

٢٨٦٦	ألف جنيه الاستثمارات من الموارد والسلع المحلية .
٩٩١	ألف جنيه الاستثمارات من السلع المستوردة المشتراة محليا .
٥٢٦٣	ألف جنيه الاستثمارات من السلع المستوردة المشتراة بالعملات الاجنبية .
<u>٩٦٢٠</u>	اجمالى الاستثمارات بعد استبعاد التحويلات المالية

* يعتبر كل من القرض والحساب الجارى للشركاء بمثابة تحويلات مالية سواء عند حصول المشروع عليها او سدادها لها ومن ثم يتم استبعادها من القيم الاقتصادية ، وكذلك

الوديعة النقدية التي سيتم ايداعها لدى بنك الائتمان في حالتى ايداعها واستردادها .

* ايجار الارض والبالغ ٢٠ الف جنيه سنويا ، وقيمة قسط التأمين على
اصول المشرع المختلفة والبالغ ٢٠ الف جنيه سنويا .

* ضريبة الدخل والتي ستسدد خلال السنوات ١٩٨٢ / ١٩٩٣ حيث سيتم
استبعادها من قائمة الدخل والتدفقات النقدية .

* التوزيعات الخاصة بالارباح والتي ستسدد خلال السنوات ٨٣ / ١٩٩٣ .

كما يعتبر رأس المال بمثابة تحويلات مالية ولا يهمننا البحث عن مصدر التمويل
الداخلى للمشروع سواء عن طريق رأس المال ام الاقتراض ، ويلزمنا فقط تحديد حجم
الاستثمارات الاجمالية اللازمة للمشروع التى سوف يتحمل المجتمع عبء تخصيصها لهذا
المشروع دون سواء .

وباستبعاد هذه التحويلات سوف لا نكون فى حاجة الى ادراج قيم الاهلاك
واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل ضمن قائمة الدخل ، وسوف لا نكون فى حاجة الى
اعداد قائمة الدخل بصورة مستقلة حيث لم تعد تتضمن سوى المبيعات والتكاليف النقدية
التي انفقت من اجلها (بعد استبعاد النفقات التى تمثل تحويلات) سواء للتشغيل ام
للادارة والتسويق وعلى هذا يمكن الاكتفاء باعداد قائمة التدفقات النقدية متضمنة
المبيعات ضمن الموارد النقدية وتكلفتها ضمن الاستخدامات النقدية . وتظهر قائمة
التدفقات النقدية بعد استبعاد التحويلات المالية على النحو التالى :

ثانيا : حساب القيم الاقتصادية للتدفقات النقدية :

بعد أن يتم استبعاد التحويلات المالية من القيم المالية المحسوبة وفق المفاهيم المحاسبية نصل الى القيمة المالية للاستخدامات الفعلية الحقيقية للموارد الاقتصادية ، اى القيم الاقتصادية باسعار مالية ، ومن ثم تكون الخطوة التالية تعديل اسعار هذه القيم من الاسعار المالية الى الاسعار الاقتصادية ويتم ذلك من خلال : تكلفة الفرصة البديلة ، واسعار الظل وباستخدام المعلمات القومية الخاصة بالمجتمع الذى سيتم اقامة المشروع به ونظر لعدم توفر المعلمات القومية فسوف نستعين ببعض الافتراضات البديلة من اجل التوصل الى القيم الاقتصادية .

وأولى خطوات حساب القيم الاقتصادية هو حساب معامل التحويل للنقد الاجنبى ويمكن حساب معامل التحويل للنقد الاجنبى بقسمة سعر الظل للنقد الاجنبى على سعر الصرف الرسمى . وعند اعداد الدراسة الخاصة بهذا المشروع كان سعر التداول خارج الجهاز المصرفى للدولار هو ٩١٠ جنيه بينما كان سعر الصرف الرسمى ٠٧٠٠ جنيه للدولار اى أن معامل التحويل للنقد الاجنبى ١٣ جنيه لكل دولار .

* تقدير القيم الاقتصادية للتكاليف الاستثمارية :

تعتبر الاراضى واحدة من السلع التى لا يتم الاتجار فيها بالسوق العالى ، ومن ثم تتحدد تكلفتها فى ضوء الفرص البديلة للاستخدام او معيار الرغبة فى الدفع . وسوف يشغل المشروع مساحة ٤ افدنة من الاراضى غير المستصلحة وان كانت فى نفس الوقت فى موقع قريب من العمران ومن شبكة الطرق الرئيسية وعدد من المدن الكبرى مما أوجد لها اكثر من فرصة للاستخدام البديل ، ولكن نظرا لانه لا تتوافر البيانات الكافية عن تكاليف ومنافع هذه الفرص البديلة ومن ثم عدم امكان قياس العائد الضائع من استخدام

هذه الارض لاقامة هذا المشرع دون غيره فسوف نكتفى بتقدير قيمتها وفق معيار الرغبة في الدفع . حيث يقدر متوسط سعر الفدان بحوالى ١٥٠٠ جنيه ، اى ان اجمالى قيمة الارض ٦٠٠٠ جنيه بالاسعار المالية ، وباستخدام معامل التحويل تصبح القيمة الاقتصادية للارض التى سيقام عليها المشرع ٤٦٦ الف جنيه .

اما بقية الاستثمارات الرأسمالية فيمكن تقسيمها الى ثلاثة مجموعات متماثلة :
الاولى السلع المنتجة محليا والتي سيتم شراؤها بالعملة المحلية وسوف نفترض ان قيمة الواردات للسلع المماثلة تعادل ١٥٠ % من قيمة هذه السلع بالاسعار الرسمية للعملة وعلى هذا سوف يتم مضاعفة قيم هذه المجموعة من السلع الى ١٥٠ % من قيمتها المالية ثم قسمتها على معامل التحويل ١٣ للوصول الى قيمتها الاقتصادية اما الجزء من رأس المال العامل الذى يمثل الحد الأدنى للنقدية فسوف يتم قسمته على معامل التحويل فقط لايجاد القيمة الاقتصادية الحقيقية له . المجموعة الثانية السلع المستوردة المشترى من السوق المحلى ونرى ان القيمة الاقتصادية لهذه السلع هى نفسها اسعارها السوقية ذلك ان نظام الاستيراد يقوم على السماح بالاستيراد دون تحويل عملة ومن ثم فان المستوردين سوف يحصلون على النقد الاجنبى باسعاره الظلية كما سيتم شراء هذه السلع من الاسواق العالمية ومن ثم فلن نجرى اى تعديل على الاسعار المالية لهذه المجموعة باعتبارها هى نفسها القيم الاقتصادية لها . اما المجموعة الثالثة فهى السلع التى سيقوم المشرع باستيرادها مباشرة وسداد قيمتها بالعملة الاجنبية ، ولما كان المشرع من المشروعات التى تلقى التشجيع من قبل الحكومة باعتباره احد مشروعات الانتاج الغذائى فسوف يقوم بنك التنمية بتمويل قيمة شراء هذه الاصول بالعملة الاجنبية بالاسعار الرسمية ، وعليه سوف يتم ايجاد القيم الاقتصادية لهذه المجموعة من الاصول بقسمتها على سعر التحويل الرسمى لايجاد قيمتها بالدولار اولا ثم ضربها فى معامل التحويل للوصول الى قيمتها الاقتصادية . وعلى هذا تظهر قائمة الاستثمارات الرأسمالية وفق المفاهيم الاقتصادية على النحو التالى :

قائمة الاستثمارات الرأسمالية
(قيمة اقتصادية)
بالالف جنيه

البيان	الاسعار العالمية بعد استبعاد التحويلات				القيمة الاقتصادية			
	بالعملات المحلية		بالعملات الاجنبية	الاجمالى	بالعملات المحلية		بالعملات الاجنبية	الاجمالى
	سلع محلية	سلع مستوردة			سلع محلية	سلع مستوردة		
الاراضى	٦٠	-	-	٦٠	٦٠	-	-	٦٠
البنى والتشييدات المدنية	١٤٠٨	٣٥٢	-	١٧٦٠	١٦٢٥	٣٥٢	-	١٩٧٧
الات والمعدات	١٥٦	١٤	٥٧١٠	٥٨٨٠	١٨٠	١٤	١٠٦٠٤	١٠٧١٨
وسائل النقل	-	٣٠٠	-	٣٠٠	-	٣٠٠	-	٣٠٠
ادوات المناولة	٥٠	-	-	٥٠	٥٨	-	-	٥٨
الات والتجهيزات	٥٠	-	-	٥٠	٥٨	-	-	٥٨
تلاجات	-	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠
مصرفات التأسيس	١٠٠	-	-	١٠٠	١١٥	-	-	١١٥
رأس المال العامل	١١٠٢	٢٢٥	٥٣	١٣٨٠	١٠١٢	٢٢٥	١٨	١٣٣٥
الاجمالى	٢٩٢٦	٩٩١	٥٧٦٣	٩٦٨٠	٣٠٩٤	٩٩١	١٠٧٠٢	١٤٧٨٧

« تقدير القيم الاقتصادية للايرادات والتكاليف :

بالنسبة للايرادات من النشاط الجارى وكذا قيمة الاصول الهالكة (الخردة) فسوف نطبق نفس الافتراض السابق بان الواردات من السلع المماثلة للمنتجة محلياً تعادل ١٥٠ % من قيمة هذه السلع بالاسعار الرسمية للصرف ، ومن ثم فسوف يتم مضاعفة قيمة الايرادات الى ١٥٠ % من قيمتها ثم يستبعد منها علاوة النقد الاجنبى بقسمتها على معامل التحويل وعلى هذا تكون القيم الاقتصادية للايرادات هي :

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الايرادات	٢٦٤٩٥	٨٦٤٩١	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٨٧٨٣	٦٤٥٠٢
الخردة	-	-	-	١٢	٨٧	٣٥	١٢	-	٨٧	١٢	٣٥	٣٠٣٧

اما تكاليف التشغيل والادارة والتسويق فتضم خليط من عناصر مختلفة يحتاج كل منها الى معالجة خاصة عند تقدير القيم الاقتصادية الخاصة بها ، فبالنسبة للتكايفات عمر يوم واحد فسوف تحتسب تكلفة المحلى منها باسعار التكايفات المستوردة باعتبار سعر الاستيراد يعبر هنا عن السعر الاقتصادى . اما تكاليف الاعلاف فسوف يتم الفصل بين المكونات المستوردة والمكونات المحلية منها حيث بلغت نسبة المكونات المستوردة فى اعلاف التربية ٤٥٢ % وفى اعلاف الانتاج ٣٤٧ % وقد اعتبرت اسعار المكونات المستوردة اسعار اقتصادية بينما قدرت قيمة المكونات المحلية كما اتبع بالنسبة للسلع المنتجة محلياً كالايرادات اما مصروفات الادوية والعلاج فقد اعتبرت اسعارها اقتصادية حيث الجزء الاعظم منها سلع مستوردة ولم يجرى عليها اى تعديل . تقدر اسعار الكهرباء الظلية بحوالى ثلاثة اضعاف اسعارها المالية بينما تقدر اسعار الظل للوقود بنحو خمسة اضعاف اسعارها المحلية ومن ثم فسوف يتم ايجاد قيمتها اولاً على هذا الاساس على ان تخصم منها علاوة النقد الاجنبى باستخدام معامل التحويل . عولجت مواد التعبئة باعتبارها منتجات

محلية بنفس الطريقة التي عولجت بها السلع الاخرى المنتجة محليا . أما المصروفات
الاخرى فقد اعتبر ان سعرها المالى هو نفسه سعرها الاقتصادى حيث انها تضم خليط
من عناصر مختلفة الجانب الاكبر منها سلع لا يتم الاتجار فيها عالميا ومن ثم قيمت على
اساس معيار الرغبة فى الدفع . وأما بالنسبة للاسعار الظلية للاجور فهى واحدة من
اهم العناصر التى يجب اخذها فى الاعتبار عند تحليل المشروعات ولكن بسبب تعقد
سوق العمل وتشعبها وانعدام وجود أى معلومات قومية فى هذا الصدد ووجود وجهات
النظر العلمية المتباعدة كل التباعد بهذا الشأن فقد فضلنا اعتبار الاجور المدفوعة هى
القيم الاقتصادية للعمل دون ادخال أى تعديلات عليها . وفيما يلى قائمة تكاليف
التشغيل والادارة والتسويق وفق المفاهيم والافتراضات الاقتصادية السالفة .

تكاليف التشغيل والإدارة والتسويق
وفق المفاهيم الاقتصادية

القيمة بالالف جنيه

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
التكاليف	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦	٣١,٦
الاعلاف	١٤٧,٣	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠	٣٢١,٠
الادوية والعلاج	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
الكهرباء	٥,٣	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
الوقود	٨,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥
مواد التعبئة	١٤,٣	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٣,٠
الصيانة والإصلاح	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣
الاجور	٢٣,٠	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨
اخرى	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
الاجمالي	٢٦٠,٩	٤٧٧,٥	٤٧٩,٥	٤٨١,٧	٤٨٤,٠	٤٨٦,٥	٤٨٩,٢	٤٩٢,١	٤٩٥,٣	٤٩٨,٧	٥٠٢,٤	٥٠٥,٨

وبذلك يمكن اعداد قائمة التدفقات النقدية فى ضوء المفاهيم الاقتصادية للوصول الى صافى الوفرة (او العجز) النقدى السنوى والذي يتم استخدامه كأساس لاتخاذ القرار الاقتصادى فيما يتعلق بقبول او رفض المشروع من وجهة النظر الاقتصادية حيث يتم اجراء عملية التحليل الاقتصادى وفق نفس المعايير التى ستطبق عند اجراء التحليل المالى ويتم قياس قيمة المشروع من وجهة النظر الاقتصادية كما يتم اجراء تحليل الحساسية له الى غير ذلك .

وفيما يلي قائمة التدفقات النقدية وفق المفاهيم الاقتصادية •

القيمة بالالف جنيه

تأثير التدفقات النقدية
وفق المفاهيم الاقتصادية

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٦٥٤,٢ ٣٠٣,٧ ١٢٣,٥	٨٧٨,٣ ٣,٥	٨٧٨,٣ ١,٢	٨٧٨,٣ ٨,٧	٨٧٨,٣	٨٧٨,٣ ١,٢	٨٧٨,٣ ٣,٥	٨٧٨,٣ ٨,٧	٨٧٨,٣ ١,٢	٨٧٨,٣	٨٦٤,٩	٢٦٤,٥	-	-	الموارد النقدية: الإيرادات قيمة الأصول البالية رأس المال المسجل
١٠٩١,٤	٨٨١,٨	٨٧٩,٥	٨٨٧,٠	٨٧٨,٣	٨٧٩,٥	٨٨١,٨	٨٨٧,٠	٨٧٩,٥	٨٧٨,٣	٨٦٤,٩	٢٦٤,٥	-	-	إجمالي التدفقات الداخلة الاستخدامات النقدية: شراء أصول ثابتة رأس المال المسجل مصرفاً مقابل التحويل تلك البعثات
	١٥,٨	٥,٨	٣٠,٠		٥,٨	١٥,٨	٣٠,٠	٥,٨				١١٧٤,٩ ١٣٣,٥	١٥٨,٨	إجمالي التدفقات الخارجة الاستخدامات النقدية: شراء أصول ثابتة رأس المال المسجل مصرفاً مقابل التحويل تلك البعثات
٣١٧,٨	٥٠٤,٤	٤٩٨,٧	٤٩٥,٣	٤٩٢,١	٤٨٩,٢	٤٨٦,٥	٤٨٤,٠	٤٨١,٧	٤٧٩,٥	٤٧٧,٥	٢٦٠,٩		١٧٠,٣	إجمالي التدفقات الخارجة الاستخدامات النقدية: شراء أصول ثابتة رأس المال المسجل مصرفاً مقابل التحويل تلك البعثات
٣١٧,٨	٥١٨,٢	٥٠٤,٥	٥٢٥,٣	٤٩٢,١	٤٩٥,٠	٥٠٢,٣	٥١٤,٠	٤٨٧,٥	٤٧٨,٥	٤٧٧,٥	٢٦٠,٩	١٣٠,٨,٤	١٧٠,٣	إجمالي التدفقات الخارجة الاستخدامات النقدية: شراء أصول ثابتة رأس المال المسجل مصرفاً مقابل التحويل تلك البعثات
٧٧٣,٦	٣٦٣,١	٣٧٥,٠	٣٦١,٧	٣٨٦,٢	٣٨٤,٥	٣٧٩,٥	٣٧٣,٠	٣٦٢,٠	٣٦٨,٨	٣٨٧,٤	٢٦٠,٩	١٣٠,٨,٤	١٧٠,٣	إجمالي التدفقات الخارجة الاستخدامات النقدية: شراء أصول ثابتة رأس المال المسجل مصرفاً مقابل التحويل تلك البعثات

خاتمة

استعرضنا في هذه الدراسة دون تعمق كبير في التفاصيل اهم المفاهيم المحاسبية والاقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات ، وأبرزنا دور واهمية ومكان كل منها في عملية تقييم وتحليل المشروعات موضحين اهم جوانب الاختلاف والاتفاق فيما بينهما وهو ما لا حاجة لنا الى اعادة سرده هنا في هذه الخاتمة .

ويمكن ان نخلص من هذه الدراسة للمفاهيم المحاسبية والاقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات الى حقيقة هامة تتمثل في أن هذه المفاهيم والمبادئ هي التي ستلعب الدور الاساسي والحاسم في اتخاذ القرار الاستثماري بشأن رفض او قبول المشروع ومن ثم تنفيذه من عدمه ، وبالتالي الدقة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وتحقيق قدر من التقدم ام ضياع جانب من تلك الموارد هباءا منثورا في مشروع محكوم عليه بالفشل . ومن ثم فان هذه المفاهيم يجب ان تنال الاهتمام الكافي والدراسة المستمرة بحيث يمكن تطويرها من حين لآخر ، بالإضافة الى ضرورة توحيد وتوفير البيانات اللازمة والخاصة بهذه المفاهيم على المستوى القومى .

واذا كان من الممكن القول بأن التحليل المالى الذى يستند الى المفاهيم والمبادئ المحاسبية قد نال قدر أكبر من الاستقرار النسبى الذى ترتب على وجود المبادئ والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها اذا ما قورن بالتحليل الاقتصادى الذى تتعدد مناهجه وتتفاوت فيه الآراء تفاوتاً كبيراً ، فان الكثير من المبادئ والمفاهيم المحاسبية التى استقرت لعدة قرون قد اصبحت اليوم محل اعادة النظر فى ضوء الاوضاع الاقتصادية العامة العالمية والمحلية ولذا فان ذلك يستوجب ضرورة تفهم القائمين بعملية تقييم المشروعات لهذه المبادئ تفهما تاما وعميقا بحيث يحسن استخدامها بما يعطى نتائج علمية سليمة خاصة وأن البيانات والقوائم المالية التى تعد فى ضوء هذه المبادئ والمفاهيم

هى العمود الفقرى لاي تقرير لتقييم وتحليل المشروعات وأن أى أخطاء فى اعداد هذه البيانات والقوائم سوف ينسحب على كل مراحل عملية التقييم .

من جهة اخرى فان التحليل الاقتصادى للمشروعات والذي يجب ان تقوم به الاجهزة الحكومية التى تتولى اصدار تراخيص اقامة المشروعات او التى تتولى تمويلها لم يلقى الاهتمام المناسب . ذلك ان اجهزة التخطيط فى الكثير من الدول الاخذة فى النمو لم تبذل أدنى جهد من اجل حساب وتقدير المعلومات القومية المختلفة والتى تعتبر عصب اجراء التحليل الاقتصادى للمشروعات ومن ثم اصبح الباب مفتوحا تماما امام المحللين والمستثمرين وغيرهم فى الاجتهاد ووضع الفروض العلمية المختلفة التى يراها كل منهم مناسبة . بالاضافة الى ذلك فان هناك عدة غير قليل من المناهج العلمية المتبعة فى مجال التحليل الاقتصادى ومن ثم فان جانبها من المشروعات الاستشارية يمكن ان يتم تقويمها فى ضوء واحد من هذه المناهج بينما البعض الاخر فى ظل منهج علمى مختلف وهكذا .

من كل ما تقدم يمكننا القول بأنه يجب على ادارتى الاقتصاد والتخطيط فى الدولة المعنية باعتبارهما الادارتين المهتمتين والمشرفتين على عملية التنمية ومن ثم تنفيذ ومتابعة المشروعات ضرورة :

• مراجعة واقرار المفاهيم والمبادئ المحاسبية السائدة فى الدولة والتوصية بالالتزام بها يستقر الرأى عليه من اختيار لبعض هذه المبادئ دون غيرها عندما يكون هناك اكثر من مفهوم يمكن تطبيق احدها دون الاخر ، وكذلك متابعة هذه المبادئ والمفاهيم وتطويرها بما يتماشى والتطورات التى يعيشها الاقتصاد القومى .

• ضرورة اختيار المنهج العلمى الواجب الالتزام به عند اجراء التخطيط الاقتصادى للمشروعات بحيث تكون نتيجة التقييم واحدة بالنسبة للمشروعات المختلفة اذا

كانت الاعتبارات الاخرى ايضا واحدة •

• ضرورة تحديد المفاهيم الاقتصادية والمعلومات القومية اللازمة لاجراء التحليل الاقتصادي للمشروعات واصدارها والتوصية بالالتزام بها عند اجراء تحليل المشروعات كما يجب متابعة هذه المفاهيم والمعلومات بصفة مستمرة بما يتمشى وظروف وتطور الاقتصاد القومى •

• الاهتمام بتدريب وخلق كوادر علمية مدربة فى مجال تقويم وتحليل المشروعات يمكن ان تكون النواة لجيل ذى خبرة ودراية بدلا من الاستعانة بالخبرات الاجنبية كلما بصدد دراسة مشروع من المشروعات بالاضافة الى متابعة المشاكل والعقبات ووضع الحلول لها •

تم بحمد الله

المراجع العربية

- ١- دكتور / محمد محمود الامام " اعداد الاطار العام للخطة " مذكرة رقم ٢٠١ ،
معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٢ .
- ٢- دكتور / ثروت محمد على " التحليل المالى للمشروعات : ١- اعداد البيانات
والقوائم المالية " مذكرة ١٣٩٩ معهد التخطيط القومى ،
القاهرة ، مارس ١٩٨٤ .
- ٣- معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولى : المواد العلمية لبرامج تفهيم
المشروعات ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٩ -
١٩٨٤ .
- ٤- دكتور / عمر السيد حسنين " تطور الفكر المحاسبى " دار الجامعات المصرية
الاسكندرية ١٩٦٨ .
- ٥- دكتور / محمد احمد خليل " المراجعة والرقابة المحاسبية " دار الجامعات
المصرية - الاسكندرية ١٩٦٦ .
- ٦- الجهاز المركزى للمحاسبات " النظام المحاسبى الموحد " المجلد الاول -
القاهرة ديسمبر ١٩٦٧ .
- ٧- مركز التنمية الصناعية للدول العربية " دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات
الصناعية فى الدول العربية " القاهرة .
- ٨- الاستاذ / مصطفى الارواى " التقييم الاجتماعى للمشروعات " معهد التخطيط
القومى ، مذكرة ٥٦٨ ، القاهرة يونيو ١٩٧٧ .
- ٩- دكتور / صقر احمد صقر " استخدام المعلومات القومية فى تحليل المشروعات فى
مصر " معهد التخطيط القومى - القاهرة .

المراجع الأجنبية

1. J. Price Gittinger "Economic analysis of agricultural Projects" EDI, WB, 1982.
2. I.M.D and J.A. Mirrlees "Project Appraisal for developing countries" H.E.B. London 1977.
3. Richard H. Leftwich "The price system and resources allocation" 4th edition, New York, USA.
4. Robert Sugden and Alan Williams "The Principles of practical cost-benefit analysis" Oxford Univ. Press, 1978.
5. Lyn Squire and Herman G. Vander Tak "Economic analysis of projects" WB, Second printing 1976.
6. EDI, WB "Adjusting financial prices to economic values" MB/EDI Washington Dec. 1982, Exhibit V.
7. Paul, A. Ballard and others "Using Accounting Information" IBRD, EDI, Washington, 1978.
8. UNIDO "Guide to practical project appraisal-Social benefit/Cost analysis in developing countries." New York, 1978.
9. UNIDO "Guidelines for project evaluation" New York, 1972.
10. UNIDO "Manual for the preparation of industries feasibility studies" New York, 1978.
11. IBRD-EDI "Conversion factors and shadow exchange rates" CN-350 Washington, Oct. 1981.
12. E.J. Mishan "Cost-Benefit analysis" Unwin Brothers Limited, London, 1975.

